العدد: 515

من 6 إلى 12 يوليوز 2023

الثمن: 4 دراهم

عبد المومن شباري

فقيد النهج الديمقراطي

# النهج الديمقراطي

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | < المدير المسؤول : جمال براجع | < مدير النشر: الحسين بوسحابي | < رئيس التحرير: التيتي الحبيب

# الهدر المدرسي نتيجة حتمية لنظام تعليمي طبقي

## كلمة العدد

## بأي معنى يتم استعمال القضاء أو تلك الشجرة التي تخفي الغابة؟

هل استيقظت الضمائر من أجل تفعيل المحاسبة والضرب على أيدي المجرمين؟ ما الجديد في الحملة القضائية الراهنة والذي يجعلها مختلفة عن سابقاتها؟ هي بعض الأسئلة المثارة اليوم أمام ما تعيشها ردهات بعض المحاكم بالمغرب.

ما يدفعنا لإثارة هذه الأسئلة، هو تجربة شعبنا في هذا المجال الخاص بتنزيل النظام لسياسة التنفيس الاجتماعي أكثر مما هي فتح ورش المحاسبة ووضع حد لجرائم تبذير المال العام. لقد دأب النظام القائم على تقديم بعض الملفات إلى النيابة العامة لتنظر في ما ينسب من الاختلاسات أو الجرائم المالية والاقتصادية أو الفساد الإداري وحالات الفساد الأخلاقي. كانت هذه الملفات في الغالب معروفة وموضوعة على الطاولة، تنتظر ساعة المعالجة القضائية. وكانت تحدد الساعة بشروط الوضع العام بالبلاد. في هذا الإطار قدم وزراء ومدراء وعمال وكوميسيرات وأعضاء مختلف الرتب في الأجهزة الأمنية والقضائية. ما كان يحدد تلك الساعة هو ما تقتضيه السياسة العامة من أجل تقديم أكباش التضحية، وهي في الغالب عناصر تغولت وتعفنت ولم تعد تصلح لمواصلة المهام الموكولة لها، بل أصبحت مصدر التشويش وإثارة الشبهات وطنيا ودوليا تهدد البنية العامة للنظام.

إن الحملة الجديدة تحمل من المؤشرات والمضامين ما يجعلها تشبه نفس الملفات السابقة. إن هذه الملفات كانت على الطاولة وضمن ملفات أخطر وأوسع، لكنها تعالج اليوم بالطريقة المعتادة وبكثير من الصخب الإعلامي، بينما المنظمات الحقوقية تصر على ضرورة المعالجة الشاملة بعيدا عن الانتقائية وسياسة ذر الرماد في الأعين.

من بين هذه الملفات وأهمها، نظرا للوضعية الاقتصادية والاجتماعية المأزومة إلى حد بعيد، هو ملف احتكار مواد الطاقة والتلاعب في أثمانها، مما يضرب القدرة الشرائية للطبقات الشعبية ويزيد من التهاب غلاء المواد الأساسية في معيشة الطبقات الشعبية المفقرة. إنه ملف يمكن عرضه ضمن الجرائم السياسية الجسيمة. هذا الملف لا تستطيع أية جهة حتى الاقتراب منه، ومن يحاول يتعرض إلى التوبيخ أو الإبعاد بطرق شتى ومنها الإقصاء ونزع المسؤوليات والاختصاص. هكذا نتابع أشواطا من الصراع المحتدم على المواقع، ومن أجل رسم الحدود للملفات المحصنة والمتمتعة بالحماية.

من خلال طبيعة الملفات المعروضة على القضاء، يتضح بأن سياسة الكيل بمكيالين تطبق بشكل مكشوف وفي تحدي واضح للإرادة الشعبية، والتي لو احترمت لتم عرض العديد من الملفات وبالأسبقية المطلقة على القضاء وتفعيل واجب المحاسبة والضرب على أيدي الاحتكاريين واللصوص ومبذري الأموال العمومية والمتسببين الرئيسيين في جريمة الغلاء. لكنه لم يقع ذلك، وسيكون من السذاجة انتظاره. إن تشغيل الماكينة القضائية مرهون لمن يمتلك زمام رسم السياسات العامة بالبلاد. ولقد دأبت هذه الجهات على استعمال جهاز القضاء وسلطته لتصريف سياسة التنفيس الاجتماعي ومعالجة الأزمات عبر تقديم أكباش الفداء، لتحاشي وتجنب الانفجاريات الاجتماعية. يتم توجيه القضاء لخدمة ما يسمى بالمصلحة العامة التي تقتضي تطويع بعض المنفلتين والضرب على أيديهم حتى يتعظ الآخرون، ويعطى بهم مثال أن الدولة قادرة على ضبط شؤونها بما يقتضيه الشعار الزائف القائل بدولة الحق والقانون. إنها سياسة الضبط الاجتماعي للحفاظ على شروط استمرار الاحتكاريين والمتنفذين في المزيد من السيطرة والهيمنة، وحمايتهم من المحاسبة والمساءلة كما يجري اليوم مع المتنفذين والمتحكمين في قطاع الطاقة وفي قطاعات حيوية بالبلاد أو في مجالات استعمال النفوذ السياسي وريع المناصب الكبرى المدنية والأمنية والعسكرية .

ضيف العدد: **ابن دحمان الصياد**

**تعميم التعليم الذي ترفعه الدولة كشعار يجد عدة صعوبات في الاحتفاظ بالتلاميذ/ت بصفوف الدراسة، مما يبرز محدودية قدرة المدرسة على ضمان تعميم نظام شامل وناجع.**

النهج الديمقراطي العمالي يدين الجرائم الصهيونية في جنين 2

في الحاجة إلى يسار قوي لتوحيد وتقوية النضال الشعبي 6

مخيم جنين عنوان التضحية والصمود والبطولة 11

نتائج البكالوريا الغربال الذي أريد له أن يحجب الشمس 13

السحب: Anté Prima annahjad@gmail. com www. annahjaddimocrati. org

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

# النهج الديمقراطي العمالي يدين الجرائم الصهيونية في حق الشعب الفلسطيني والأدوار الخيانية للأنظمة الرجعية المطبعة

تتعرض مدينة جنين ومخيمها لعدوان همجي من طرف قوات الاحتلال الصهيوني، عرف تصعيدا خطيرا منذ فجر يوم الاثنين بمحاصرة واقتحام المدينة ومخيمها بمئات من الجنود والآليات العسكرية، وبمشاركة الطائرات الحربية التي قامت بقصف المنازل والأهداف المدنية المختلفة مما خلف لحد الساعة، حسب وزارة الصحة الفلسطينية، 8 شهداء وأكثر من 100 من المصابين منهم 20 في حالة خطيرة.

إن هذا التصعيد الصهيوني الخطير يأتي في سياق تنفيذ سياسة الإبادة والتقتيل والإرهاب التي يمارسها الكيان الاستعماري الصهيوني العنصري في حق الشعب الفلسطيني بدعم من القوى الإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وتواطؤ الأنظمة العربية الرجعية المطبعة، بهدف تصفية قضيته والقضاء على مقاومته الباسلة، وأساسا المقاومة المسلحة في الضفة الغربية، وفي جنين خصوصا، والتي أربكت حسابات العدو وأفشلت مخططاته الاستعمارية لإخضاع الشعب الفلسطيني.

إن المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي إذ يتقدم بأحر تعازيه وأصدق مواساته لذوي الضحايا وللشعب الفلسطيني فإنه:

- يدين بشدة هذا العدوان الإجرامي والمجازر الصهيونية المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني، والتي تعبر عن الطبيعة الاستعمارية العنصرية الإرهابية للكيان الصهيوني الغاصب.

- يجدد تضامنه مع الشعب الفلسطيني، ومقاومته الوطنية الباسلة وفي مقدمتها المقاومة المسلحة، في كفاحه من أجل حقوقه الوطنية في عودة اللاجئين وتقرير المصير وبناء دولته الوطنية الديمقراطية على كافة فلسطين وعاصمتها القدس.

- يعتبر أن تغيير موازين الصراع وهزم العدو الصهيوني يقتضي إنهاء حالة الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية.

- يدين بشدة الأدوار الخيانية التي تقوم بها الأنظمة العربية الرجعية المطبعة في دعم العدو الصهيوني وفك العزلة عنه، وشرعنة سياساته الاستيطانية والإرهابية العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني.

- يدعو جميع القوى المناضلة إلى تكثيف النضال لإسقاط سياسة التطبيع الخيانية التي ينتهجها النظام المخزني مع العدو الصهيوني.

الرباط في 3يوليوز 2023.

# الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع تستنكر العدوان الصهيوني الهمجي على مخيم جنين وتهجير ساكنته

تتابع الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع عن كثب وبقلق بالغ تطور الأحداث المتسارعة في فلسطين المحتلة، ونعتبر محاولة اقتحام مخيم جنين ومحيطه محاولة فاشلة لشل قوى المقاومة والممانعة، وحلقة أخرى من مسلسل الهمجية الصهيونية الذي تدشنه اليوم الآلة العسكرية الفاشية للعدو الصهيوني بغطاء سياسي من الأمبريالية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وتواطؤ الأنظمة الديكتاتورية العربية في ظل شلل تام وحالة شرود تاريخي وحضاري.

ونحن إذ نعبر عن دعمنا ومساندتنا اللامشروطين لمقاومة شعبنا الفلسطيني الباسل في جنين وقوى المقاومة بكل فصائلها، وعن خالص عزائنا لعوائل الشهداء، والمواساة للجرحى والمصابين، نؤكد على ما يلي:

1 إدانتنا للعدوان الصهيوني ضد الأبرياء والعزل الذي يعد خرقا للقانون الدولي والمواثيق الدولية، التي تمنع سياسة العقاب الجماعي، ومحاولة لتنفيس حالة الاختناق السياسي التي يعيشها الكيان المحتل.

2 استنكارنا للموقف العربي الرسمي المحتشم والخانع، بل والمستسلم للصهيونية والقوى الاستعمارية، واعتبارنا كل أشكال التطبيع مع الكيان الغاصب مشاركة له في جرائمه.

3 دعوتنا المنظمات والهيئات الدولية للتدخل العاجل، لإيقاف النزيف الفلسطيني، من أجل إيصال الدواء والسماح لطواقم الإسعاف بنقل الجرحى والمصابين.

4 دعوتنا القوى الوطنية والدولية الحرة والشريفة إلى مزيد من دعم الشعب الفلسطيني وقواه الحية حتى تحرير الأرض والإنسان.

5 مطالبتنا الشعب المغربي الأبي إلى الانخراط القوي والفعال في محطات الدعم والمساندة التي تنظمها الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

6 إدانتنا استمرار مسلسل الخيانة والتطبيع الذي ينتهجه النظام المغربي على أعلى المستويات، والذي كان من نتائجه منح الكيان الصهيوني وسام "الشرف" للمستشار أندري أزولاي، تقديرا على خدماته المقيتة، واعترافا له برعاية المصالح الصهيونية بالمغرب، وهنا نُذكِّر أن وسام العار هذا يتزامن مع العدوان الهمجي على مخيم جنين بالطائرات والمسيرات والدبابات والجرافات وألف جندي، مايعني سعي الكيان الصهيوني إلجام النظام المغربي المطبع وتقديمه كشريك وداعم للجرائم الجارية في جنين.

7 دعوتنا قوى المقاومة والفصائل الفلسطينية إلى مزيد من وحدة الصف، سيما وأن ما يجري في مخيم جنين والذي قد يشمل كل الضفة الغربية ينبئ بنكبة فلسطينية جديدة لن يمنعها سوى موقف فلسطيني موحد.

السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

الرباط، الثلاثاء 4 يوليوز 2023

# لا بديل عن المقاومة الشعبية

طنجة

## إضراب العاملين في شركةAPM Terminals Tanger

بعد أن اشتغلوا بها لأكثر من تسع سنوات وجدوا أنفسهم بين ليلة وضحاها بدون أي عمل وبدون أي توضيح لسبب طردهم المجهول، وبعد أزيد من أربع سنوات على النطق بالحكم الذي يقضي بعودتهم إلى العمل، إلا أن الشركة رفضت التطبيق إلى يومنا هذا، مما خلف ضجة وصدمة وسط عائلات وأسر االعاملين.

رفضت شركة APM Terminals Tanger، طيلة ثلاث سنوات، ارجاع تسعة عمال طردتهم الشركة بعدما قضوا بين 10 و15 سنة من العمل بهذه الشركة.

الشركة رفضت إرجاع العمال المشار إليهم إلى العمل بالرغم من أنهم يتوفرون على أحكام قضائية نهائية وانتهائية ومكتسبة لقوة الشئ المقضي به، بعد النقض والإحالة.

المعنيون بعد سلك جميع الطرق القانونية من أجل الرجوع إلى العمل قرروا سلك مسلك آخر وهو النزول غلى العاصمة الرباط والاحتجاج أمام مقرات ومؤسسات الدولية المعنية بطريقة أو أخرى، من أجل مسنادتهم لإرجاع حقهم بعودتهم إلى العمل وتعويضهم على الأضرار التي لحقتهم جراء قرار الشركة.

وقال المعنيون "نحن مجموعة من العمال اشتغلنا لمدد تتراوح ما بين 10 و15 سنة بشركة APM Terminals Tanger بميناء طنجة المتوسطي.... وتعرضنا للطرد التعسفي بدون سبب ودون أن نرتكب أي خطأ كيفما كان نوعه...و لنا أحكام قضائية نهائية وانتهائية ومكتسبة لقوة الشئ المقضي به، وأيضا بعد النقض والإحالة... إلا أن إدارة الشركة ترفض وتمتنع عن تنفيذ هذه الأحكام..."

وأعلن المتضررون عن الشروع في خوضهم احتجاجات دون توقف أما البرلمان ووزارة العدل والمؤسسات الأخرى المعنية، إلى أن يتحقق مرادهم.

وأكد احد المتضررين الذين قضت المحكمة بإرجاعه للعمل مع باقي زملائه المطرودين، أنه رفقة أصدقائه قرروا "سلوك كل أشكال النضال والاحتجاج حتى تحقيق تنفيذ الأحكام القضائية، حتى لو تطلب الأمر خوض إضراب عن الطعام".

القضية التي عمرت 7 سنوات، منها 4 سنوات في التقاضي على جميع المراحل، وبعدها 3 سنوات من رفض الشركة تنفيذ الأحكام القضائية النهائية، أفاد المتحدث أنهم راسلوا كل الجهات من وزراء ومسؤولين على القطاع وكل المتدخلين ذات الصلة دون جدوى.

وأوضح أن الضرر والحيف والتعسف الذي طالهم سبب ثلاثة مسؤولين مغاربة بهذه الشركة، الذين سبق أن تم تسريب مقاطع صوتية لهم عن بعض الاجتماعات التي عقدوها فيما بينهم وكان يتكلمون عن العمال والمستخدمين بألفاظ حاطة من الكرامة، دون أن تدخل أي جهة لوضعهم عند حدهم.

المصدر صدى العمال العراقية.

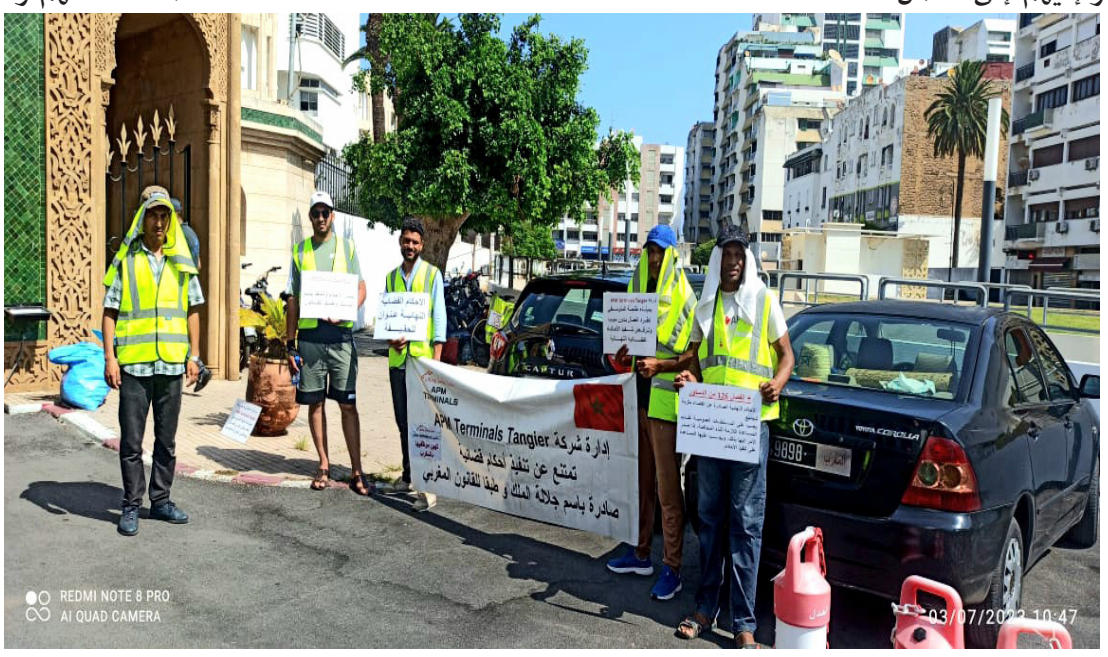


تاونات

## احتجاج ضد العطش.

نظم سكان جماعة البيبان التابعة لإقليم تاونات يوم السبت فاتح يوليوز 2023 ،مسيرة احتجاجية للاستنكار على حرمانهم من الماء الشروب وضد العطش. ورفع المحتجون الذين انطلقوا من عين باردة، شعارات تعبر عن غضبهم واستيائهم من الأوضاع التي يعيشونها ومعاناتهم مع البحث عن الماء في أرجاء بعيدة عن مساكنهم، أمام لامبالاة المسؤولين عن القطاع والسلطات المخزنية المحلية في الإقليم،التي تغاضت عن المشكل رغم تعدد النداءات والصرخات الشعبية من خلال الاحتجاجات التي ينظمونها كل سنة،و كذلك رغم ان أطوار هذه المعاناة تمر أمام أعين مخبريهم حيث الرحلات اليومية على ظهر الدواب بحثا عن الماء لإنقاذ أرواح أبنائهم وضمانا للحد الأدنى لسلامتهم من الأمراض المترتبة عن قلة الارتقاء (الاجتفاف مثلا والإسهال) وتأثيراتها المباشرة على أجساد الأطفال.

و يقول السكان المحتجون أن مسيرتهم الاحتجاجية هذه ليست الأولى من نوعها ولن تكون الأخيرة مادام أنهم بصدد آذان صماء ومسؤولين لامبالين ومنتخبين مغلوبين على أمرهم ولا يعيشون معهم نفس معاناتهم.

القنيطرة

## وتستمرحوادث الشغل المميتة

مرة أخرى حادثة شغل / سير على الطريق الرابطة بين إحدى الضيعات التابعة لإحدى الشركات الفلاحية الإسبانية والقنيطرة. والضحايا عاملات زراعيات تم نقل 28 منهن في حالات متفاوتة الخطورة إلى مستشفى الإدريسي بالقنيطرة.

و يبدو من خلال المعطيات الأولية للحادث، أن الأسباب هي أولا اهتراء العربة التي كانت تقلهن من الضيعة إلى القنيطرة، بالإضافة إلى تكديسهن دون مراعاة حمولة العربة. وهذا إن دل عن شيء فإنما يدل على مدى استهتار الرأسماليين والباطرونا بأرواح الطبقة العاملة وسلامتها الجسدية، هذا دون الحديث عن الشروط الاجتماعية / الشغلية ذات الصلة بالقانون والتي تشتغل في ظلها العاملات والعمال.

# الجامعة الوطنية للتعليم تدق ناقوس الخطر وتنبه إلى المخططات الطبقية للباطرونا

تواصل حكومة الباطرونا بالمغرب هجومها الطبقي، وتعمل على تنزيل المزيد من المشاريع الرجعية والتراجعية التصفوية، فبعد الزحف على جزء من مكتسبات صندوق المقاصة واستهداف ما تبقى منه ومحاولات تفكيك ما تبقى من الوظيفة العمومية وتعميم العمل بالعقدة في القطاعات الاستراتيجية وتصفية أنظمة التقاعد وما تبقى من مجانية التعليم العمومي...، ها هي تُصر على تمرير رزنامة من المخططات المعادية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تكرس الإجهاز على المكتسبات التاريخية مُعلنة انطلاق شوط آخر من أشواط الهجوم على تقاعد الموظفين/ات والعمال/ات مترجمة بذلك إملاءات المؤسسات المالية الدولية؛

إن الحكومة، بعد نجاحها في تمرير التغييرات المقياسية لنظام التقاعد بالصندوق المغربي للتقاعد سنة 2016 التي أدت إلى انخفاض مقدار المعاش بـ 25 إلى 30٪ بالنسبة للموظفين/ات، تعود الآن، بعد 7 سنوات، إلى إدخال تغييرات مقياسية تتلخص فيما يلي:

1. رفع سن التقاعد إلى 65 سنة في القطاعين العام والخاص؛
2. تعديل معدل القسط السنوي من 2٪ المعمول به حاليا إلى 1.5٪ عند حد سن التقاعد، ومن 1.5٪ إلى 1٪ بالنسبة للتقاعد النسبي؛
3. تحديد مبلغ المعاش في 70٪ من الراتب فقط كحد أقصى، علما أنه كان يصل إلى 100٪ أو أكثر سابقا قبل مباشرة التخريب سنة 2016؛
4. رفع نسبة الاقتطاعات بـ 4٪، مما يعني انخفاض الأجر بـ 4.6٪ بالنسبة لموظف السلم الأدنى و8,3٪ بالنسبة لموظف خارج السلم؛
5. تجميد الحقوق المكتسبة في الأنظمة الحالية، وعدم إعادة تقييم المعاشات على مدى عشر سنين؛
6. اعتماد سقف موحد للنظام الأساسي يساوي مرتين الحد الأدنى للأجور في القطبين معا؛
7. تقليص نسبة الاستبدال خصوصا للأجور العليا؛
8. مراجعة وعاء احتساب المعاش وجعله على كل المسار المهني؛
9. التخلي على النسبة المئوية الحالية والانتقال إلى نظام بالنقط؛
10. إمكانية إلغاء آلية الثلثين للمشغل والثلث للأجير المعمول به في بعض صناديق التقاعد؛
11. إمكانية تأخير التقاعد إلى 67 سنة لمن أراد ذلك؛

1. رفع سن التقاعد إلى 65 سنة في القطاعين العام والخاص؛
2. تعديل معدل القسط السنوي من 2٪ المعمول به حاليا إلى 1.5٪ عند حد سن التقاعد، ومن 1.5٪ إلى 1٪ بالنسبة للتقاعد النسبي؛
3. تحديد مبلغ المعاش في 70٪ من الراتب فقط كحد أقصى، علما أنه كان يصل إلى 100٪ أو أكثر سابقا قبل مباشرة التخريب سنة 2016؛
4. رفع نسبة الاقتطاعات بـ 4٪، مما يعني انخفاض الأجر بـ 4.6٪ بالنسبة لموظف السلم الأدنى و8,3٪ بالنسبة لموظف خارج السلم؛
5. تجميد الحقوق المكتسبة في الأنظمة الحالية، وعدم إعادة تقييم المعاشات على مدى عشر سنين؛
6. اعتماد سقف موحد للنظام الأساسي يساوي مرتين الحد الأدنى للأجور في القطبين معا؛
7. تقليص نسبة الاستبدال خصوصا للأجور العليا؛
8. مراجعة وعاء احتساب المعاش وجعله على كل المسار المهني؛
9. التخلي على النسبة المئوية الحالية والانتقال إلى نظام بالنقط؛
10. إمكانية إلغاء آلية الثلثين للمشغل والثلث للأجير المعمول به في بعض صناديق التقاعد؛
11. إمكانية تأخير التقاعد إلى 67 سنة لمن أراد ذلك؛

إن المشروع التخريبي لأنظمة التقاعد الذي يتم تداوله حاليا، من خلال الثالوث المشؤوم (الرفع من سن التقاعد، الزيادة في قيمة المساهمات الاجتماعية وتخفيض المعاشات التقاعدية)، يتم عبر إعادة النظر في نسب وسنوات احتساب المعاش وتجميع الصناديق في قطبين "عمومي وخاص" اعتمادا على نظام الرسملة بدل نظام التوزيع، ويتم كذلك بنفس المنهجية التي اعتمدتها الحكومات السابقة عبر سرية الحوارات وكتمان المعلومة ونشر التضليل والتقارير والتسريبات المخدومة والتشويش لتسهيل تمرير المشروع وتكسير أية مقاومة؛

إن مسؤولية الدولة قائمة لعدم ضخ مساهماتها في الصندوق المغربي للتقاعد لأكثر من 40 سنة من 1956 إلى 1996، وسد العجز المسجل على مستوى المعاشات العسكرية والذي تم تمويله من الفوائض المسجلة من طرف نظام المعاشات المدنية، دون الحديث عن استنزاف مداخيل صناديق التقاعد بفعل فظاعة النهب والتبذير وفضائح التسيير وسوء توظيف الودائع...

والجامعة الوطنية للتعليم FNE، إذ تدق ناقوس الخطر وتنبه إلى التراجعات الطبقية للحكومة والإجهاز على الحقوق التاريخية فإنها:

1) تعتبر أن الأزمة التي تعيشها أنظمة التقاعد ليست من صنع الطبيعة، ولم تأت نتيجة ظروف قاهرة، بل هي نتيجة حتمية للنهب والتبذير وسوء التسيير...، ويجب الكشف عن أسماء المسؤولين عن ذلك، وتحديد هويتهم ومساءلتهم وإجبارهم على استرجاع كافة الأموال المنهوبة؛

2) تؤكد على ضرورة تحمل الدولة لمسؤوليتها في تمويل أنظمة التقاعد، على اعتبار أن المستفيدين/ات قد ساهموا في تنمية إنتاج خيرات وطننا، كما تؤكد على أن تؤدي ما بذمتها من مساهمات ومتأخرات بدل محاولة حل المشكل على حساب الموظفين/ات؛

3) تؤكد على مسؤولية الدولة في فرض احترام القانون والتصريح بكل العمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

4) تؤكد كذلك على الكشف الحقيقي عن كافة الاختلالات والمعطيات المتعلقة بصناديق التقاعد وتحديد المسؤوليات بذل سياسة التعتيم وتوهيم المأجورين/ات بـ"عجز الصناديق وما تعرفه من أزمة بنيوية" لتهييئهم لقبول الإجراءات الرجعية والتراجعية؛

5) ترفض رفضا قاطعا الإصلاح المزعوم الذي يهدف إلى الإجهاز التام على ما تبقى من مكتسبات أنظمة التقاعد التاريخية التي انتزعت بالتضحيات الجسام للطبقة العاملة وعموم المأجورين/ات؛

6) تدعو إلى إخضاع أي إصلاح لمضامين الاتفاقيات الدولية في مجال الحماية الاجتماعية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛

7) تدعو إلى فتح نقاش عمومي ديمقراطي وسط الشغيلة وفي صفوف النقابيين/ات وباقي فئات الشعب المغربي حول خطورة المشروع التخريبي على الاستقرار الاجتماعي والنفسي للأجراء المتقاعدين ومستقبل التوظيف وتفنيد الأفكار الخاطئة والفرضيات المغلوطة والأطروحات الاقتصادية والاجتماعية النيوليبرالية التي تستعملها الدولة في الدراسات المعتمدة لتمرير إصلاح تراجعي معاكس لمصالح ومطامح الأجراء والأجيرات؛

8) تعتبر معركة إسقاط المشروع التخريبي الحكومي لأنظمة التقاعد معركة مجتمعية، تهم الجميع: هيآت سياسية ونقابية وحقوقية وتنسيقيات وموظفين وعمال وطلبة ومعطلين، وتفرض توحيد النضالات وتجاوز التشرذم والحسابات الضيقة، كما تفرض تجاوز الأخطاء القاتلة لمعركة التقاعد برسم 2016 التي عبدت الطريق لتمرير التغييرات المقياسية آنذاك؛ ولا بديل عن المقاومة والنضال الميداني الوحدوي.

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE: الكاتب العام الوطني غميمط عبد الله

مكناس

# صمود عاملات وعمال سيكوم متواصل

يبدو أن رهانات السلطة والباطرون والبيروقراطية الهادفة إلى عزل عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس المعتصمين منذ أكتوبر 2021 ،قد اصطدمت بيقظة عمالية وصمود واعي ووحدوي منظم وذي آفاق نضالية واعدة. لقد أصبحت ال 550 عاملة وعامل واعون بأن تماطل إدارة شركتهم المدعوم بصمت ومناورة السلطات المخزنية والبيروقراطية المنبطحة، لا يمكن أن يتغلب على صلابتهن /م وتنظيمهن تحت لواء مكتبهم النقابي المنغرس في نضالاتها /ن اليومية منذ حوالي 31 شهرا.

فبعد كل محطة نضالية صاخبة وكانت كثيرة، وقبيل كل نية لتنظيم قافلة تضامنية وطنية ،تبادر الجهات الحكومية لذر الرماد في العيون استدعاء المكتب النقابي للحوار ،ثم توزيع الوعود بحل المشاكل. لكن سرعان ما يتم تأجيل الشكل التضامني حتى تعود السلطات إلى سباتها وتسخير عملائها لبث السموم داخل وبين العاملات والعمال وبينهم وبين مكتبهم النقابي ثم بينهم وبين داعميهم والمتضامنين معهم من تنظيمات سياسية وحقوقية. وهذا مؤشر فاضح عن عجز السلطات المحلية منها والقضائية في فرض حل قانوني للمشكل مما يعني أن الرأسمال هو المتحكم وليست مؤسسات الدولة إلا أداة طيعة في خدمة البرجوازية والرأسمال تسخرها وتوظفها لخدمة مصالحها على حساب حقوق ومصالح الطبقة العاملة.

عاملات وعمال شركة سيكوميك بمكناس يخوضون نضالا منظما حيث يعقدون بشكل دوري لقاءات تواصلية بين المكتب النقابي والعمال /ات،تكون اهم نقاط جدول أعمالها تسطير برامج نضالية تمتد لأسبوع، كما فعلوا خلال أسبوع" العيد "و الذي تراوحت امكنة اعتصامهم بين المعمل والعمالة ومقر النقابة. إنهم والحالة هاته عازمون على مواصلة النضال والصمود حتى انتزاع كافة مطالبهم وشعارهم: إما ننتصر أو ننتصر.

# الطبيعة الطبقية للحزب الشيوعي

## (الجزء 4)

بقلم: بابلو ميراندا
ترجمة مرتضى العبيدي

يلتزم حزب الطبقة العاملة بالمبادئ الثورية للماركسية اللينينية ويسترشد بها.

عقيدة الطبقة العاملة هي الماركسية اللينينية، يفترض الحزب السياسي للطبقة العاملة أنها أيديولوجيته وسياسته، وتصوّره الفلسفي، وبرنامجه الاقتصادي والاجتماعي.

ولدت الماركسية اللينينية من التجريد النظري للتنظيم والنضال العمالي، كتطور للفلسفة المادية، والمادية التاريخية، والاقتصاد السياسي، بعد تحليل طبيعة الرأسمالية. كان مبدعوها منغمسين في تنظيم نضال العمال، في صفوف الجمعية الدولية للعمال، كانوا مقاتلين وقادة نقابيين، منظمين للحزب الشيوعي. لقد ثبت هذا العلم ويثبت في الممارسة الاجتماعية، في نضال الطبقة العاملة في كل بلد وعلى الصعيد الدولي، في انتصار ثورة أكتوبر وغيرها من ثورات التحرر الوطني والاشتراكية. إنه الفكر الثوري، العقيدة السياسية الأكثر تقدمًا التي طورتها الإنسانية خلال رحلتها التاريخية الطويلة. مبادؤها الثورية لها صلاحية كونية، وهي صالحة في جميع البلدان؛ من الواضح أن تطبيقها يأخذ في الاعتبار الوضع الملموس. فالماركسية اللينينية عقيدة حية ومتطورة. ساهمت كل الثورات المنتصرة في تطورها؛ كما ساهمت النضالات المختلفة للطبقة العاملة وعمل الشيوعيين في جميع البلدان في هذا التقدم.

الماركسية اللينينية ليست عقيدة، إنها دليل للفعل، إنها فلسفة لتفسير العالم ولكن، وبشكل أساسي، لتغييره.

ولد PCMLE للدفاع عن الماركسية اللينينية، في مواجهة الخونة الذين حاولوا مراجعتها وإخضاعها. وهو يحارب اعتمادا على مبادئها، ويسعى جاهدا لتطبيقها بمبادرة وجرأة في المواقف المتغيرة للبلد والعالم. وهو متمسّك بهذه المبادئ لقيادة الثورة حتى النهاية.

### الهدف المركزي للحزب هو الاستيلاء على السلطة

تتماشى السياسات والمقترحات البرنامجية والأرضيات والشعارات مع هذا الهدف المركزي. فالصراع على السلطة يدور كل يوم، على أرض الواقع المجتمعي، في خضم الصراع الطبقي.

يتطور الصراع الطبقي بشكل مستقل عن إرادة الشعب والأحزاب السياسية. يتم التعبير عنه في المواجهة بين العمال وأرباب العمل، بين الطبقة العاملة والبرجوازية، بين الشعوب والإمبريالية. وفي ظل ظروف معينة، يصبح الصراع الطبقي حادًا، وبقدر كبير، ويواجه الطبقة العاملة، وبقية الكادحين، والشعوب، ضد من هم من فوق، ويمكن أن يؤدي إلى أزمة سياسية. في مناسبات أخرى عندما تكون المواجهة أقل حدة، فإنها تتطور إلى معارك اجتماعية منعزلة ومشتتة؛ حتى أنه، في أوقات معينة، يبدو وكأن الأمور هادئة، وأن هناك سلمًا اجتماعيًا. على أي حال، فإن الصراع الطبقي لا يختفي، بل له تعبيرات وأشكال ومستويات مختلفة.

يتم التعبير عن شخصية الحزب البروليتاري بشكل ملائم من خلال توجيه وتنظيم نضالات الطبقة العاملة والشعوب والشباب من أجل تحقيق المصالح الفورية، والاستفادة منها كرافعة لكشف الأسباب الحقيقية لأوضاع الجماهير العاملة، وتحديد الأعداء المباشرين وكذلك أصحاب السلطة، وتثقيفهم سياسياً وبيان توجهات السلطة.

كشيوعيين، نشارك عمدًا في الصراع من أجل السلطة الذي يحدث يوميًا داخل المجتمع، وننحاز إلى جانب قضية العمال والفقراء والمستغلين والمضطهدين، ونواجه القوانين المناهضة للعمال، والاستبداد والقمع وانتهاكات القضاة والشرطة والقوات المسلحة.

إلى جانب رفض سياسات الرأسماليين، نقدم مقترحات برنامجية، وإعلانات، ومسارات، وشعارات تسمح لنا بتعزيز سياسة الطبقة العاملة، ونشرها بين العمال، وبين الشعوب والشباب، أي داخل المجتمع ككل. إنها في الأساس السياسة الثورية لحزب البروليتاريا، ويتم التعبير عنها كل يوم وفي كل الظروف وفي كل مكان. من الواضح أنه في المجتمع الرأسمالي، في أوقات معينة، يشتد الصراع السياسي على السلطة، فتحدث مواجهات بين مختلف شرائح الطبقات الاجتماعية التي يقع حلها عبر الانتخابات والتمثيلية. وأحيانا تندلع الأزمات فجأة، فتشمل المجتمع بأسره، وجميع الطبقات الاجتماعية، والقطاعات الطبقية، بشكل موضوعي، ولا يمكن لأحد ان يبقى خارجها. في كل هذه الأحداث، يشارك PCMLE بصوته، دفاعا عن مصالح الطبقة العاملة والشعوب والأمة، والأهداف التنموية للبلاد.

**يتخطى الصراع الأيديولوجي بين البروليتاريا والبرجوازية كل الظروف، وهو موجود في اللحظات المختلفة للصراع الطبقي. يتم التعبير عنه في نضال "الثوري الجديد" ضد "الرجعي القديم البائد"، بين "الحرية الفردية" والشخصية والأنانية في مواجهة المصالح الجماعية والتضامن؛ بين الديمقراطية البرجوازية، التي تبرر اضطهاد الجماهير العمالية وقمع النقابيين والثوريين، والديمقراطية البروليتارية، التي تمنح الحق في الكلام، والقرار وتنفيذ إنجازات عظيمة لصالح الأغلبية العظمى، بين الديمقراطية التمثيلية والحكومة الثورية التي ستتولى الإنجازات العظيمة للاشتراكية.**

وصلت الطبقة الرأسمالية، مثل الطبقات الحاكمة في الماضي، إلى السلطة وتعمل يوميًا للحفاظ عليها وإدامتها. تعتمد البرجوازية على القوة، على دور الشرطة والقوات المسلحة، وهي تدافع عن نفسها من خلال الإكراه والعنف الرجعي. ومع ذلك، من أجل الاحتفاظ بالسلطة وتطويرها، بطريقة أساسية، فهي تعمل على إضفاء الشرعية على هيمنتها.

إنها تبرر صعودها، واستخدام العنف والإرهاب، برفع رايات "الحرية والمساواة والتضامن"، وإعلان حرية الأقنان، وتحرير العبيد؛ والتقدم لوضع تشريع يعلن المساواة أمام القانون، وسنّ قانون الاقتراع العام، والتناوب في ممارسة الحكم، ووجود البرلمان، والديمقراطية التمثيلية. في مرحلة الإمبريالية، تعلن نفسها حامية للسلام والحرية والديمقراطية، وتعلن استعدادها للتدخل في أي بلد تنتهك فيه هذه المبادئ. وفقا لهذه التصوّرات التي يتم تحيينها حسب الأوقات والأحداث، يدّعي منظرو الرأسمالية أن العالم بإمكانه الوصول إلى أعلى مستويات التنمية والديمقراطية والسلام بفضل الحرية الفردية والمنافسة والتجارة الحرة. وبما أن العمال جزء من هذا المجتمع، وهم منخرطون في هذه الديمقراطية، يجب أن يكونوا فاعلين في هذا التطور المستمر والمستفيدين فيما يعود لهم منه، أي "الأجر" لضمان البقاء والتكاثر.

مع ظهور الرأسمالية، ظهرت الطبقة العاملة الصناعية، البروليتاريا التي جعلت من الممكن خلق الثروة، وتحويل الموارد الطبيعية إلى سلع مادية تجعل الحياة وتطورها المتواصل ممكنا. من الواضح أن الثروة التي ينتجها العمال يصادرها أصحاب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتحولهم الطبقة الرأسمالية إلى عبيد مأجورين.

يضع هذا الوضع الطبقات الرئيسية في المجتمع الرأسمالي في أقطاب متناقضة: العمال والبرجوازية.

عندما أطاحت البرجوازية بالإقطاع، أقامت عالماً ثورياً جديداً، وأعطت زخماً كبيراً للعلم والتقنية والتكنولوجيا، وأحدثت باستمرار ثورة في أدوات الإنتاج، وولّدت كميات كبيرة من الثروة وكذلك تركيزاً عظيماً لها. لقد بُني هذا العالم الجديد على أساس استغلال العمل المأجور لمليارات البشر، وعلى القهر الاجتماعي والسياسي، وعلى نهب الموارد الطبيعية لجميع البلدان؛ لقد كانت ملوثة منذ البداية بأسباب تقادمها واختفاءها. هذا العالم الجديد هو الآن عالم قديم فاسد ومتحلل.

إن طبقة الرأسماليين، التي نشأت على استغلال واضطهاد ملايين البشر، أصبحت عملاقة ذات قواعد هشة. ولمزيد النموّ، حولت الأقنان السابقين إلى عمال "أحرار"، وضاعفتهم عدديًا على جميع أطراف الأرض، ووضعتهم في اتصال مباشر مع تقدم العلوم والتكنولوجيا، حتى صاروا تدريجيا على دراية بدورهم كحفاري قبور عالم رأس المال، وكصانعي عالم جديد، ومجتمع عمالي، عالم الاشتراكية.

البرجوازية والبروليتاريا هما الطبقتان المتضادتان في المجتمع الرأسمالي. إنهما في صراع مستمر للحصول على الدور المهيمن. في الوقت الحالي، الرأسماليون في السلطة، لكن العمال يناضلون من أجل الإطاحة بهم وإسقاطهم ليصبحوا الطبقة الحاكمة الجديدة؛ سيستمر هذا النضال إلى أن تنتصر البروليتاريا بشكل نهائي وتختفي الطبقات الاجتماعية، هذا الصراع يخلق الظروف المادية والروحية للقضاء على الطبقات الاجتماعية، بما فيها البروليتاريا كطبقة، من أجل ظهور الشيوعية.

يتخطى الصراع الأيديولوجي بين البروليتاريا والبرجوازية كل الظروف، وهو موجود في اللحظات المختلفة للصراع الطبقي. يتم التعبير عنه في نضال "الثوري الجديد" ضد "الرجعي القديم البائد"، بين "الحرية الفردية" والشخصية والأنانية في مواجهة المصالح الجماعية والتضامن؛ بين الديمقراطية البرجوازية، التي تبرر اضطهاد الجماهير العمالية وقمع النقابيين والثوريين، والديمقراطية البروليتارية، التي تمنح الحق في الكلام، والقرار وتنفيذ إنجازات عظيمة لصالح الأغلبية العظمى، بين الديمقراطية التمثيلية والحكومة الثورية التي ستتولى الإنجازات العظيمة للاشتراكية.

إن الحزب الشيوعي هو حامل لواء المثل العليا للبروليتاريا، وهو يشارك بحزم في هذا النضال الأيديولوجي، ويرفع راية الثورة والاشتراكية، وسلطة الشعب وديكتاتورية البروليتاريا

يتبع

# في الحاجة إلى يسار قوي لتوحيد وتقوية النضال الشعبي

جمال براجع

يعيش المغرب حاليا أوضاعا جد خطيرة على كافة المستويات بسبب اشتداد التغول المخزني والهجوم الرأسمالي المتوحش على مكتسبات الشعب المغربي وقدرته الشرائية، والانبطاح الكلي للسياسات الإجرامية للمؤسسات المالية الامبريالية، وتشريع أبواب بلادنا أمام التغلغل الصهيوني في جميع المجالات.

في ظل هذه الأوضاع تنتصب مفارقة صارخة، فمن جهة هناك اختمار للشروط الموضوعية للتغيير، والتي من مظاهرها البارزة تفاقم الازمة العامة وعجز النظام المخزني عن معالجتها أو التخفيف منها، وتزايد وتواصل النضالات الشعبية والعمالية رغم القمع والترهيب...ومن جهة أخرى هناك ضعف للشرط الذاتي لقوى التغيير الكفيل وحده بتوحيد وتوجيه تلك النضالات في أفق التحرر الوطني والتغيير الديمقراطي الحقيقي. ونقصد بهذه القوى أساسا تنظيمات اليسار.

**1 – ماذا نقصد باليسار في المغرب حاليا؟**

دون الدخول في تفاصيل المفهوم يمكن تعريف اليسار إجمالا بكونه كل التنظيمات والحساسيات السياسية المصطفة والمنحازة لصفوف الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين فقراء وكادحين، تتبنى وتدافع عن مصالحها وقضاياها في مواجهة الاستبداد المخزني والافتراس الرأسمالي. تعتنق همومها، تلتحم بنضالاتها وتقوم بتعبئتها وتنظيمها وقيادتها في نضالها من أجل التغيير، وتقوم بنشر الفكر التقدمي والاشتراكي وسطها. واليسار هو حامل لقيم الحداثة والتقدم والديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والسلم وحقوق الانسان بصفة عامة، منحاز للقضايا العادلة للشعوب ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، ومنها القضية الفلسطينية.

إن هذا الوضوح ضروري لتجنيب الممارسة السياسية السقوط في الغموض والضبابية على مستوى التموقع والتحالفات والمواقف في ظل انزياح سياسي وإعلامي لدى البعض لتمييع اليسار بتصنيف أحزاب ضمنه لم تعد تربطها أية علاقة باليسار. ونقصد بذلك حزبا "الاتحاد الاشتراكي" و"التقدم والاشتراكية". فهاذان الحزبان اندمجا في بنية النظام عبر سيرورة سوسيوسياسية منذ السبعينات فقدا على إإثرها هويتهما الاشتراكية– الديمقراطية،وانخرطا في تنفيذ السياسات النيوليبرالية للنظام، والدفاع عنها وعلى الخصوص مع حكومة "التناوب المخزني" في 1998، والقائمة على الخوصصة وضرب القطاع العام والخدمات الاجتماعية في إطار تنفيذ املاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دون أن ننسى مواقفهما الخيانية ضد حركة 20 فبراير، وقمع حراك الريف ( التوقيع على البيان المشؤوم ضد الحراك)، وشرعنة الاعتقال السياسي والتطبيع مع الكيان الصهيوني وآخرها عضوية الحزبين فيما يسمى "مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الإسرائيلية"، وحضور استقبال المجرم رئيس "الكنيست الصهيوني" بالبرلمان.

**وبناء على ما سبق فإن المقصود باليسار المغربي:**

–اليسار الديمقراطي ويضم الحزب الاشتراكي الموحد وحزب فدرالية اليسار الديمقراطي، والمعروف باليسار الإصلاحي لأنه يتبنى استراتيجية النضال الديمقراطي بهدف إصلاح النظام من الداخل من خلال التواجد في مؤسساته " التمثيلية" عبر الانتخابات، واعتماد أسلوب التوافق، بالدرجة الأولى، لتدبير قضايا الصراع السياسي والاجتماعي مما يجعل أفق هذه الاستراتيجية لا يتجاوز سقف الديمقراطية الليبرالية في ظل البنية الرأسمالية، وهو نفس الخط السياسي الذي تتبناه جميع الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية في العالم.

–اليسار الجذري الماركسي والماركسي اللينيني الذي يتشكل أساسا من حزب النهج الديمقراطي العمالي بالإضافة إلى حساسيات وتيارات ماركسية وماركسية لينينية غير منظمة. وهو يؤمن بالتغيير الديمقراطي الجذري للأوضاع القائمة لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية في أفق الاشتراكية. مع الإشارة إلى أن التيارات التروتسكية تطرح الثورة الاشتراكية كمهمة في المرحلة للانتقال من الرأسمالية مباشرة إلى الاشتراكية وفقا لتصور التروتسكي للثورة البروليتارية العالمية.

**2 – في بعض مظاهر واقع اليسار المغربي:**

ويتوفر اليسار، بشقيه الديمقراطي والجذري، على حضور وفعل مهم وملحوظ في النضال الاجتماعي والحقوقي. من خلال تواجده المؤثر في عدة إطارات نقابية وحقوقية وجمعوية، ومساهماته، إلى هذا الحد أوذاك، في الحركات والنضالات الشعبية في عدة مناطق حول العديد من الملفات والقضايا. وتمكنت مكوناته الرئيسية من تأسيس الجبهة الاجتماعية المغربية كإطار للنضال المشترك حول الملفات ذات الطابع الاجتماعي. وساهمت في تأسيس الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع لمواجهة التطبيع المخزني مع العدو الصهيوني. كما انه يتوفر على تراكم سياسي وفكري هام ساهم في تكريس فكرة اليسار كتيار اجتماعي سياسي فكري فاعل في الساحة السياسية والاجتماعية رغم كل الحصار والقمع المخزني.

لكن للأسف لم تتمكن مكونات اليسار لحد الآن من تحويل تلك الإمكانيات السياسية والفكرية والنضالية إلى قوة مادية حاسمة في تغيير موازين الصراع الطبقي لصالح قوى التغيير من طبقة عاملة وجماهير شعبية رغم المجهودات المبذولة في هذا الإطار. ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها استمرار غلبة النزعة الحلقية وسطه رغم تضخم خطاب الوحدة، وما تخلفه من تشرذم وتشتت وصراعات ذاتية تعرقل العمل الوحدوي، وضعف الارتباط بالقوى الأساسية في التغيير من عمال وكادحين ونساء وشباب، وهيمنة العناصر البرجوازية الصغيرة كقاعدة اجتماعية وكقيادة لهذه المكونات مما يجعلها خاضعة للتأثيرات الفكرية والسلوكية البرجوازية الليبرالية أو الفوضوية والعفوية، وخاصة في ظل الهجوم الإيديولوجي الليبرالي الهادف إلى تكريس نزعات الفردانية والاستهلاك وتبخيس قيم الحداثة والعقلانية، وتحوير الصراع على المستوى العالمي من صراع طبقي إلى صراع الهويات الخاصة والقضايا الجزئية للتغطية على الجوهر الاستغلالي والاستلابي للرأسمالية، إلى جانب ضعف الاجتهاد الفكري في معالجة التحديات والإشكالات التي يفرضها الصراع الطبقي ببلادنا وإيجاد الأجوبة العلمية والعملية لها رغم بعض المجهودات المبذولة في هذا الإطار.

رغم المشاكل والصعوبات التي يعاني منها اليسار المغربي، سواء الذاتي منها أو الموضوعي، فان ما يتوفر عليه من الإمكانيات الفكرية والسياسية والنضالية يمكن أن يؤهله للعب أدواره الأساسية في الصراع الطبقي الدائر في بلادنا، بشرط وعيه بها وإدراكه لقيمتها، وحسن استثمارها بروح وحدوية على قاعدة برنامج سياسي مشترك يستجيب لتطلعات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في التغيير وبناء نظام ديمقراطي حقيقي تكون فيه السلطة والسيادة للشعب. نظام يقطع مع الاستبداد والفساد والتبعية للإمبريالية والصهيونية ويفتح الطريق أمام بناء المجتمع الاشتراكي.

إلى جانب تحدياته وعوائقه الذاتية، وفي علاقة جدلية معها، يواجه اليسار المغربي شروطا موضوعية غاية في الصعوبة والتعقيد ترتبط بتعمق أزمة الرأسمالية التبعية ببلادنا وانعكاساتها الخطيرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعموم الجماهير الشعبية، وتكريس السياسة القمعية للدولة المخزنية ضد كل القوى والأصوات المعارضة وفي مقدمتها قوى اليسار من حصار سياسي وإعلامي وقمع واعتقالات ومحاكمات صورية لمناضليه/ته، وإضعاف وتجفيف لمنابعه المختلفة وسط المجتمع.

**3 – كيف يمكن لليسار أن يتحول إلى قوة سياسية وازنة وفاعلة في الصراع الطبقي؟**

ليست هناك إجابات مسبقة ووصفات جاهزة من شأنها تحويل اليسار إلى قوة سياسية واجتماعية وازنة وحاسمة في تغيير موازين القوى لصالح قوى التغيير. لكن تحديات الصراع الطبقي واستخلاص الدروس من التجارب التاريخية للشعب المغربي وضمنه تجارب اليسار، ومن السيرورات الثورية في منطقتنا، ومنها حركة 20 فبرير، والتي بينت بالملموس استحالة التغيير في غياب القيادة السياسة الموحدة للنضال الشعبي. وفي قلب ذلك استحالة نجاح التغيير بمضمونه الديمقراطي والتقدمي في غياب القيادة اليسارية لهذا النضال، من شانها المساعدة على تلمس الطريق نحو هذا التحول وإنجاحه. وأول شروط ذلك توفر الوعي والاقتناع بالمشروع اليساري التقدمي كبديل للمشروع الرأسمالي المخزني السائد، والإرادة الجماعية لدى قوى اليسار لتوحيد فعلها السياسي والنضالي الميداني من أجل تحقيق هذا المشروع، وانتقالها من التنسيق والعمل المشترك في واجهات الصراع الاجتماعي والحقوقي إلى النضال السياسي الوحدوي على قاعدة برنامج سياسي حد أدنى يستجيب لمصالح وتطلعات الجماهير الشعبية في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

فالواقع يفرض على قوى اليسار إحداث نقلة نوعية للخروج من وضعية التشتت والتردد والانتظارية، والانتقال إلى وضعية جديدة من المبادرات السياسية والنضالية الموحدة في الساحة السياسية والاجتماعية.

**ومن أبرز المهام العاجلة والراهنة المطروحة على اليسار:**

– إطلاق نقاش حقيقي ومبدئي بين مكوناته حول القضايا الفكرية والسياسية الأساسية للصراع الطبقي، ومنها الخلافية، لإيجاد تفاهمات مشتركة حولها تخدم النضال الوحدوي فيما بينها في أفق بلورة برنامج سياسي مشترك يستجيب للمرحلة ويؤسس لتحالف يساري يكون النواة الأساسية للجبهة الديمقراطية في أفق تشكيل الجبهة الشعبية الواسعة لحسم معركة التغيير الديمقراطي الحقيقي وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الشعبية.

–تقوية وتفعيل التنسيق والنضال الوحدوي والمشترك في مختلف واجهات الصراع السياسية والنقابية والحقوقية وغيرها، على كافة الأصعدة المركزية والجهوية والمحلية، وعلى الخصوص في الجبهة الاجتماعية المغربية وتوسيعها جغرافيا، وانفتاحها على باقي القوى الديمقراطية والمناضلة مع تجاوز الطابع الموسمي لنضالها وانغراسها الفعلي وسط الطبقة العاملة والجماهير الشعبية المعنية الرئيسية بالملفات الاجتماعية التي تشتغل عليها الجبهة، وإشراكها في بلورة ملفاتها المطلبية والنضال من أجلها في أفق خلق جبهة شعبية واسعة للنضال من أجل التغيير.

–الارتباط والالتحام بالطبقة العاملة والجماهير الشعبية الكادحة، وهي الطبقات الأساسية في مشروع التغيير اليساري، والمساهمة في بناء تنظيماتها المستقلة وتقويتها، ونشر الفكر الاشتراكي والتقدمي وسطها، والانخراط في نضالاتها وحراكاتها ودعمها والتعريف بها.

–النضال المشترك ضد الاستبداد المخزني ومن أجل الحريات الديمقراطية وفي مقدمتها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والصحفيين والمدونين ونشطاء الحركات الاحتجاجية، ومن أجل وقف الهجوم المخزني على الحريات العامة..

– النضال المشترك لمواجهة الهجوم الرأسمالي المتوحش على مكتسبات وحقوق الطبقة العاملة والجماهير الشعبية، والذي يشتد يوما بعد يوم. ومن شأن هذا النضال إعادة الثقة للطبقة العاملة في النضال النقابي والانخراط فيه بكثافة.

– تقوية وتطوير النضال المشترك ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني في إطار الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع.

– تقوية وتعزيز النضال الوحدوي بين شبيبات اليسار، وخاصة من أجل إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب لإعادة الوحدة والقوة للحركة الطلابية لمواجهة المشاريع الطبقية الرأسمالية التي تستهدف خوصصة التعليم العالي وضرب مجانيته ووظيفته العلمية والثقافية. ومن شان ذلك إعادة ثقة الشباب في فكر اليسار والنضال السياسي المنظم.

–وبالنسبة لليسار الماركسي–اللينيني وعلى رأسه حزب النهج الديمقراطي العمالي فان مهمته المركزية حاليا هي الانخراط في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين وهي السيرورة التي أطلقها النهج الديمقراطي العمالي، كمهمة آنية لا تقبل التأجيل، ووجه بشأنها الدعوة لكافة الماركسيين/ات– اللينينيين/ات للحوار بهدف الانخراط الجماعي في تجسيدها على أرض الواقع كمهمة تاريخية ضرورية لإنجاز مهام التحرر الوطني والديمقراطية في أفق الاشتراكية.

**خلاصة عامة**

رغم المشاكل والصعوبات التي يعاني منها اليسار المغربي، سواء الذاتي منها أو الموضوعي، فان ما يتوفر عليه من الإمكانيات الفكرية والسياسية والنضالية يمكن أن يؤهله للعب أدواره الأساسية في الصراع الطبقي الدائر في بلادنا، بشرط وعيه بها وإدراكه لقيمتها، وحسن استثمارها بروح وحدوية على قاعدة برنامج سياسي مشترك يستجيب لتطلعات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية في التغيير وبناء نظام ديمقراطي حقيقي تكون فيه السلطة والسيادة للشعب. نظام يقطع مع الاستبداد والفساد والتبعية للإمبريالية والصهيونية ويفتح الطريق أمام بناء المجتمع الاشتراكي.

# الهدر المدرسي نتيجة حتمية لنظام تعليمي طبقي

**مع نهاية الموسم الدراسي يبدأ جرد الحصيلة التعليمية، وعادة ما تركز الوزارة الوصية على أرقام النجاح في المستويات الإشهادية وخاصة مستوى البكالوريا، وتتجاهل الحصيلة السلبية ، ومنها ظاهرة الهدر المدرسي التي تصاعدت أرقام حالاتها في السنوات الأخيرة ووصلت السنة الماضية أزيد من 300 ألف حالة في التعليم المدرسي العمومي الأمر الذي يعكس بنيوية مشكل الهدر المدرسي ،أي ارتباطه بطبيعة النظام التربوي ،الذي يتميز بهدر الحق في التعليم ، من خلال إعفاء الدستور للحكومات من الالتزام بضمان الحق في التعليم ، وعدم توفير ظروف تعلم ملائمة لأبناء الشعب المغربي وظروف اشتغال مناسبة للأطر التربوية والإدارية ، وعدم مواكبة البنية التربوية التجهيزية والبشرية للحاجيات الحقيقية لتعليم أبناء المغاربة ، وبطء تطوير المناهج التربوية بشكل يواكب تطورات العلوم والفنون والآداب والتكنولوجيا ، وعدم تحقيق تكافؤ للفرص بين المدن والأرياف وبين التعليم العمومي والخاص، مما يجعل ذا مستويات الهدر المدرسي مرتفعة في البوادي ،وانحصاره في التعليم العمومي .**

**ولمقاربة الموضوع ، خصصت الجريدة ملفا يتضمن محورا يشخص واقع حال الهدر المدرسي، وآخر يستعرض أسبابه ونتائجه، ومحورا ثالثا يستقرئ السياسات العمومية والبدائل الكفيلة بمواجهة الظاهرة.**

## الهدر المدرسي

محمد الوالي

يشكل الهدر المدرسي إحدى الاختلالات الكبرى للمنظومة التعليمية بالمغرب خصوصا التعليم العمومي، وفي تحديد مفهومه يجدر القول أنه عدم القدرة على ولوج النظام التعليمي أو التسرب عبر أسلاكه أو التعثر أو الانقطاع عن التمدرس والعودة إلى الأمية بمفهومها الواسع والمركب، أو نتيجة للفظ المنظومة للمتعلمين والمتعلمات. ويرتبط الهدر المدرسي بعوامل من داخل المنظومة تنطوي على قوانين وهوية بيداغوجية وغياب منهاج ومقررات، وكذا غياب الحكامة والمعلومة في النظام التعليمي وفي مخرجات المنظومة والاختيارات والسياسات التعليمية والتربوية والتكوينية. كما ترتبط بعوامل من خارج المنظومة في العلاقة مع الاختيارات السياسية الكبرى للنظام التبعي القائم، حيث أن المنظومة كانت تشكل هاجسا أمنيا وخطرا سياسيا وإيديولوجيا على الأقل منذ انتفاضة 23 مارس 1965 التي اندلعت إثر المذكرة المشؤومة التي تمنع المغاربة والمغربيات من مواصلة الدراسة بعد بلوغهم سن 15 سنة، والتي واجهها المخزن بالحديد والنار وبموجة واسعة من الاعتقال. وبعد ذلك فرض سياسة للتجهيل والإظلام من خلال أسلمة المنظومة وتعريبها ودفعها نحو مزيد من الانغلاق على العالم، لاسيما بعد انتفاضة الشباب والعمال بفرنسا في ماي 1968، حيث عمد إلى طرد الأساتذة الفرنسيين المتعاونين المنحدرين في أغلبهم من اليسار الفرنسي والمثقفين الملتزمين، خوفا من تأثير اليسار العالمي على الشباب المغربي، كما عمل على تقويض المنظمات والإطارات المعارضة لاختياراته كقمع وحظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ومنع النقابة الوطنية للتلاميذ، وإعاقة تنامي الحركة الطلابية والتلاميذية.

### الهدر المدرسي بعد تقارير فشل ميثاق التربية والتكوين:

#### 1. الهدر المدرسي وميثاق التربية والتكوين:

جاء ميثاق التربية والتكوين ليجيب على أزمات المنظومة التعليمية في المغرب سنة 1999، التي كانت منهكة بسياسة التقويم الهيكلي الذي طبق مع بداية ثمانينيات القرن الماضي، والذي كان يعتبر قطاع التعليم من القطاعات الاجتماعية التي تشكل عبئا على المالية العمومية، وعائقا أمام خدمة الديون الخارجية. وإذا كان ضعف البنيات والموارد البشرية وأحوال البوادي عائقا أمام تعميم التعليم، فإن تقليص الاستثمار في التعليم فاقم نسبة الأميين والمنقطعين، بل إن المراكز المالية العالمية فرضت على الحكومات المتعاقبة القيام بمجموعة من الإجراءات التقنية لتقليل الإنفاق على التعليم من خلال تغيير الهندسة البيداغوجية والإصلاح الجامعي بإنشاء ما يسمى بالمدرسة الأساسية بإلغاء الشهادة الابتدائية وتقليص سنوات الدراسة في التعليم الثانوي من 7 إلى 6 سنوات، وفرض الكوطا عبر الخريطة المدرسية في التسرب عبر الأسلاك، بحيث 6 بالمائة من التلاميذ والتلميذات سيمنعون من الولوج إلى التأهيلي بما يعنيه ذلك من إهدار أكثر من نصف التلاميذ وعودتهم إلى الأمية، أو توجيههم نحو التأهيل المهني؛ كما تم إقرار إجراءات أخرى كإنشاء نظام الاكاديميات سنة 1987 وتقليص الوعاء الزمني للتعلمات في مختلف المواد والأسلاك من 6 ساعات إلى 4 في المواد الأساسية كاللغات الفرنسية والعربية والانجليزية والفلسفة والرياضيات ..أما المواد العلمية الأخرى فقد تم فيها إلغاء التفويج وتقليص الوعاء الزمني من 3 ساعات إلى ساعتين فقط.

لذلك جاء ميثاق التربية والتكوين برافعاته.. للنهوض بالتربية والتكوين منها: تعميم التعليم والمساواة وتقليص الفوارق بين البوادي والمدن. لكن بعد مرور 7 سنوات من العشرية المخصصة لتنفيذ الميثاق، قدم الراحل مزيان بلفقيه تقريرا يسجل فيه فشل تحقيق الأهداف، بحيث فشل التعميم خصوصا بالوسط القروي والأحياء الشعبية، وتم إضعاف نظام الشواهد، إضافة إلى تناقضات سياسة التعريب بين التعليم المدرسي والتعليم العالي، مما تسبب في تفاقم نسب الهدر خصوصا في التعليم الثانوي الذي لم يعد يلجه إلا 40 بالمائة على الأكثر، وفي التعليم العالي والذي ينتهي بحصول 2 بالمائة فقط من الحاصلين على الشواهد العليا، مما يعني أن نسبة الهدر صارت مركبة وعالية أكثرها يغادرون التعليم بصفة نهائية والمتبقي يتخرجون أطرا في التأهيل المهني وفي أحسن الأحوال أطرا تقنية متوسطة وبشواهد ودبلومات لا قيمة لها.

#### 2. الهدر المدرسي والمخطط الاستعجالي:

لأجل تصحيح اختلالات الميثاق تبنت الدولة مخططا بغلاف مالي باهظ سمته المخطط الاستعجالي امتد من 2009 إلى 2012، نقطة الارتكاز فيه هي تعميم التعميم أي مواجهة الهدر، من خلال استثمار الغلاف المالي الضخم المخصص في ثلاث مستويات: بناء وتأهيل وإصلاح البنيات والفضاءات التربوية، وإدماج التكنولوجيات والممارسات الرقمية في المنظومة، ثم تأهيل الموارد البشرية من خلال برامج التكوين والنهوض بالاختيارات التربوية بتبني بيداغوجيا الإدماج.

ورغم المجهودات المالية المعتبرة التي ساهم في تمويلها الاتحاد الأوربي والبنك العالمي على شكل قروض وإعانات، فإن المخرجات كانت مخيبة، بحيث ظلت عاجزة عن الإجابة على الاختلالات الموروثة عن عشرية ميثاق التربية والتكوين نظرا لتفشي الفساد وتفاقم ظاهرة الاكتظاظ والتسرب والهدر، وتدني مستوى أداء المنظومة والتعلمات، وتراجع مؤشر الجودة، مما فرض على الأسر المغربية اللجوء إلى التعليم الخصوصي لتغطية العجز في التكوين الأساس ولأجل التدريس، لمواجهة الخصاص والهدر مما ساهم في ارتفاع إنفاقها على تمدرس أبنائها.

وقد أعلن الراحل الوفا إفلاس المخطط الاستعجالي وأصبح الهدر مركبا يشمل التلاميذ الذين لم يلجوا أبدا المدرسة، ثم المتمدرسين المغادرين في مستوى الثالثة إعدادي وقبل ذلك، إضافة إلى الهدر في الجامعات والمعاهد وإهدار النخبة من المتمدرسين التي تفضل إتمام دراستها في الخارج والعمل هناك.

#### 3. هدر الحق في التعليم ما بعد دستور 2011:

بعد حركة 20 فبراير ودستور 2011 وفشل الإصلاحات المتعاقبة، دخلت الدولة في مرحلة جديدة من التراجعات على مستوى التعليم من خلال ما يلي:

التراجعات على المستوى القانوني: الحماية القانونية للحق في التعليم، يعتبر دستور 2011 تحولا إلى إضعاف الحماية الدستورية والقانونية للحق في التعليم، حيث تشير المادة 31 إلى إعفاء الحكومات من التزامها في ضمان الحق في التعليم كما ورد في القوانين والدساتير السابقة كقانون الإلزامية بحيث تعتبر هذه المادة الدولة والجماعات الترابية ملزمة بتيسير الولوج الى التعليم فقط بدل ضمانه.

كما مررت الدولة تشريعات خاصة بالتعليم تستهدف المجانية منها القانون الإطار 51.17 الإطار التطبيقي لما يطلق عليه بالرؤية الاستراتيجية للتربية والتكوين التي ترفع شعارات الإنصاف والارتقاء وتكافؤ الفرص، وهي شعارات جوفاء قديمة جديدة يكذبها واقع الحال، الذي يحصر المجانية في مستوى التعليم الأساسي، حيث سيصبح التعليم التأهيلي والعالي مؤدى عنهما على غرار مؤسسات التكوين المهني والمدارس الوطنية ومعاهد التكنولوجيا والتقنيات، ووضعت القوانين لتشجيع الرأسمال للاستثمار في التعليم كالجامعات والكليات الخاصة والمعاهد والمدارس في الهندسة والتجارة والطب والقانون.

كما وضعت الدولة قوانين جديدة تستهدف تفكيك قوانين الوظيفة العمومية بهدف تصفية الخدمة العمومية، وهكذا ستعمد إلى إدخال الهشاشة إلى قطاع التعليم عبر التعاقد وتعميمه التدريجي لتحقيق إخراج التعليم من الوظيفة العمومية ومهننته. من هنا جاء إدماج الشعب والتخصصات المهنية في المنظومة ولم يعد التعليم وسيلة للارتقاء الاجتماعي. هناك اليوم نفور من الجامعة والدراسات العليا وخوصصة الكليات والمؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، مما ساهم في تزايد معدلات هجرة التعليم خصوصا التعليم العالي، إما باتجاه مؤسسات التكوين المهني التي لا تتعدى شهاداتها دبلوم التقني المتوسط لأغلب أبناء الطبقات الشعبية، بينما يتجه أبناء النخبة إلى التعليم الذي يمكنهم من السلطة والثروة والمعرفة، إذن سياسة الهدر المدرسي تجعل أغلب متعلمي ومتعلمات الطبقات الوسطى والعمال والكادحين عمالا مؤهلين وفي أحسن الأحوال أطرا متوسطة تصبح فريسة الاستغلال الرأسمالي المتوحش أو العمل في مؤسسات الدولة في إطار الهشاشة، بينما أبناء النخبة ذات التعليم العالي والجيد تنخرط في منظومة المال والأعمال والاحتكار والريع وشبكات السلطة والنفوذ.

### خلاصة:

مواجهة الهدر المدرسي الذي أصبح بنيويا ومركبا لا يتم إلا في إطار عمل جبهوي شعبي لتغيير المنظومة والقطع مع سياسة الإصلاحات الفاشلة وإعمال مبدأ المحاسبة يشارك فيها كل الإطارات النقابية المناضلة والاتحاد الوطني لطلبة المغرب والحركة التلاميذية، يبذل فيه اليسار المناضل مجهودا قويا لطرح بديل تعليمي شعبي ديموقراطي وفرضه بالنضال الجماهيري الواسع، وليس عبر المؤسسات الصورية والتوافقات على حساب مصلحة وحقوق أوسع الفئات وحقوق الأجيال.

# الهدر المدرسي: الأسباب والنتائج

مصطفى البديري

يعتبر مؤشر نسبة الهدر المدرسي بالنظام التعليمي دليلا على مدى نجاعته أو فشله، فكلما ارتفعت نسبته كلما كان ذلك دليلا على اختلال المنظومة التعليمية، وكلما تقوت نسبة الاحتفاظ بالتلاميذ داخل الفصول الدراسية كان ذلك مؤشرا إيجابيا على تطورها ونجاحتها.

في المقال الآتي سيتم التطرق إلى أسباب ونتائج الهدر المدرسي في منظومتنا التعليمية، وكيف قاربت برامج الإصلاح المشكل خصوصا من البرنامج الاستعجالي والرؤية الاستراتيجية وإن بشكل موجز؟

يعرف الهدر المدرسي أو الانقطاع المدرسي كونه توقف متابعة الدراسة من طرف متعلم وقد يكون هذا التوقف قبل نهاية مرحلة من مراحل التعليم أو انقطاعا نهائيا عن المدرسة لسبب من الأسباب قبل نهاية السنة الأخيرة من المرحلة التعليمية التي سجل فيها التلاميذ (1). ومن خلال إحصائيات نشرها البنك العالمي سنة 2006 تبين أن نسبة الأطفال الذين ينهون التعليم الابتدائي في المغرب هي 47%سنة 1991و 75% سنة 2004،و أن هنالك حوالي 400 ألف تلميذ يغادرون مقاعد الدراسة سنويا مما يكلف الميزانية المالية للدولة 2%(2).و نظرا لما رسمه التقرير من قتامة الوضع التعليمي سارع المجلس الأعلى للتربيةو التكوين إلى إنجاز أحد أهم تقاريره سنة 2008و الذي رصد فيه أسباب اهتزاز الثقة في المدرسة كما يراها أعضاؤه، حيث أنها لم تعد قادرة على ضمان أفق مهني، ومحدودية قدراتها في تحقيق الارتقاء الاجتماعي وهو ما تشهد عليه محدودية تشغيل حاملي شهادات التعليم العالي ذي الاستقطاب المفتوح ,و أن المدرسة أصبحت مجرد أداة لإعادة إنتاج الفوارق في تعارض مع مبادئهاو غاياتها الأساسية (3). والحال أن المدرسة كجهاز إيديولوجي من أجهزة الدولة الفعالة لا تعدو في ظل المجتمعات الرأسمالية خصوصا أن تكون مشتلا من مشاتل إعادة إنتاج الأفكار بخصوص هيمنة أيديولوجية من خلال مصفوفة القيم والمواد المدرسة والنظرة إلى العالم عبرها، بل تتعداها إلى إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية بما يضمن تأبيد سيطرة الطبقة البورجوازية على مفاصل الدولة ومن خلالها وسائل الإنتاج. ويشرح عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو ذلك بالقول: "أنه في قلب الحقل الاقتصادي تتركز في أيدي الطبقة البورجوازية إضافة إلى وسائل الإنتاج الاقتصادي، وسائل الإنتاج الثقافي، ذلك أن تحصيل الشهادات المدرسية الرفيعة في المعاهد المرموقة تضمن للحاصلين عليها احتكارا شرعيا محميا للمناصب من طرف الدولة"(4). ومن مظاهر اهتزاز الثقة بالمدرسة صورة المدرسة غير الجذابة لدى المواطنين والمواطنات، حيث البنايات المتدهورة (9000 قاعة غير صالحة للتدريس) وتجهيزاتها المحدودة (غياب المراحيض /ملاعب /قاعات متعددة الوسائط) بالإضافة إلى العنف المتكرر وبعض حالات الغياب المتكرر للمدرسات والمدرسين نتيجة ظروف العمل الصعبة، أضف إلى ذلك الفقر المدقع للأسر وتشغيل الأطفال المبكر وغياب الطرق والمسالك الموصلة للمدارس والتي غالبا ما تكون وعرة وبعيدة، والدروس الخصوصية المفروضة على التلاميذ.

ولأجل محاربة الهدر المدرسي أوصى التقرير بتحقيق مهمتين أساسيتين أولاهما: تحقيق تعميم تام للتمدرس، أما الثانية فهي تحسين معدلات الإبقاء على التلاميذ في المدرسة، ولأجل ذلك وجب اتخاذ إجراءات من ضمنها تحسين العرض التربوي والتركيز على التعلمات الأساسية، وفي هذا السياق اعتمدت الدولة المغربية ما أضحى يعرف في الأدبيات التربوية ب"البرنامج الاستعجالي"و الذي كان من تدابيره لمحاربة الهدر المدرسي ما يلي:

1. التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة من خلال تعميم التعليم الأولي؛

2. تنفيذ التربية غير النظامية وإدماج الأطفال واليافعين المنقطعين.

وعلى الرغم من تأكيد الحكومة في شخص وزارة التربية الوطنية على تحقيق 70%من المؤشرات ذلك أن خطاب العرش ليوم 30 يوليوز 2010 وصف وضع المنظومة التربوية بالكارثية،و تخلي الوزارة في عهد الوفا عن بيداغوجيا الإدماج بفسخ العقدة مع 'كزافييرودجرز'، بالإضافة الفساد الذي شاب تنزيل البرنامج الاستعجاليو صدور تقرير المجلس الأعلى للتربيةو التكوين سنة 2015 والذي تحدث عن محدودية المردودية الداخلية للمدرسة والتي من أبرز تجلياتها استمرار الهدر المدرسي والمهني وضعف المردودية الخارجية والتي من أبرز مظاهرها: صعوبات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومحدودية انفتاح وتفاعل المدرسة مع محيطها(5)، ولأجل ذلك تمت بلورة استراتيجية جديدة للإصلاح التربوي .

مما يجدر ذكره أن الانتقال من نموذج إرشادي للإصلاح إلى أخر يظل يحمل في طياته ملامح تصورات المخططات القطاعية والتي ظلت تعاني من نقص ديمقراطي شعبي في تنزيلها ومتابعتها وتقويمها على حد وصف الخبير الاقتصادي نجيب أقصبي (6)؛ ولعل النتيجة المرة هو استمرار ارتفاع عدد المنقطعين عن الدراسة بالمغرب حيث انتقل من 331 ألف و558 منقطعا في الموسم 2019/2020 إلى 334 ألف و664 منقطعا سنة 2021/2022(7)؛ وارتداد العديد من المنقطعات والمنقطعين إلى حالة الأمية الأبجدية. وحسب تقرير مشترك للمرصد الوطني للتنمية البشريةو منظمة اليونيسف، فالمغرب أصبحت توجد به أكبر النسب للشباب المحروم من التربية والتكوين والتشغيل من فئة-15 من مجموع 6 ملايين شابا مغربيا، 31,5% من هؤلاء الشباب يمثلون هذه الفئة 24 سنة والتي اصبحت تتزايد يوما بعد يوم (8)، بما تحمله من انعكاسات على واقع الشباب المغربيو الوطن بشكل عام .

**المراجع المعتمدة:**

1 - عبد الكريم غريب واخرون: معجم علوم التربية ص 7 مطبعة النجاح الجديدة البيضاء 2001

2 - رشيدة برادة الهدر المدرسي وتدابير المخطط الاستعجالي للحد منها مجلة علوم التربية يوليوز 2011

3 - المجلس الأعلى للتربية والتكوين، حالة منظومة التربية> والتكوين وافاقها 2008

4 - Pierre Bourdieu : La noblesse d °état. Grandesécoles et esprits de corps ,leséditions de minuit 2016 p535

5 - المجلس الأعلى للتربية والتكوين رؤية استراتيجية للإصلاح 2015-2030

6 - Najibakesbi : Maroc :une économie sous plafond de verre ,revue marocaine des sciences politiques et sociales septembre 2022 p108

7-جريدة العمق الإلكترونية الهدر المدرسي في تصاعد 5مايو 2023

8 - Najib Akesbi : op.cit. p141

# أية سياسة لمواجهة حدة الهدر المدرسي؟

كريم لحسن

إن من بين المؤشرات الأساسية المحددة لقياس التنمية للبلدان ،مؤشر المعرفة والتعليم (الجودة والتحكم)، فبقدر ما تكون نسبة التمدرس مرتفعة والزمن المدرسي الذي يقضيه المتعلمون في التحصيل التكوين ،بقدر ما يكون مستواهم المعرفي والتحكم جيد، وبالتالي يحدد نوعية الرأسمال البشري الذي يتم إعداده للمستقبل مؤهلاو ذو قدرات جيدة لممارسة الوظائف الممارساتية المعرفية التي حددت وخططت له وهذا العمل في إعداد الأجيال للمستقبل يهدف إلى بناء المجتمع المنشود وفق الاستراتيجياتو التخطيطات الموضوعة على شكل برامج ومشاريع وطنية من أجل التقدم والتطور ومن أجل بناء مجتمع مستقل ومحافظ على هويته ومنفتح على العالم من أجل المساهمة في إنماء البشرية بشكل عام وليصبح قوة تنتج مجتمع:

- المعرفة والعلم.
- مجتمع الوعي والقيم.
- مجتمع متطور ومتحرر.

هذه الأبعاد هي التي تشكل قوة المجتمع وحصنه المنيع. بالمجتمع القوي هو الذي تنتشر فيه المعرفة والعلم والتحرر. للتوضيح أكثر نضرب مثالا بدولة كوبا الصغيرة جغرافيا المتواضعة مواردها اقتصاديا والتي تعاني حصارا طويلا على كل المجالات استطاعت أن تبني وتعد مجتمعا بنفس المواصفات المذكورة وشعبا قويا تعمه المعرفة والعلم والتحرر، مجتمع يقوم على رأسمال بشري مبدع ومتحرر وبهذه الإمكانيات استطاعت أن تحمي شعبها من الجائحة العالمية بل ساهمت في إنقاذ البشرية بابتكاراتها التي قدمتها وعرضها خدمة للإنسانية وشاركت في محاربة الوباء داخل دول تملك من القوة والتقدم بما لا يقارن معها في وقت انهارت قوة وعظمة هذه الدول أمام هول وفداحة الكارثة الوبائية وقدمت كوبا العظيمة درسا أخلاقيا كبيرا لهؤلاء المتعجرفين الذين يفرضون عليها الحصار الظالم وأيضا قدمت درسا عظيما في الكفاءة والعلم النافع للبشرية(مجال الطب والصيدلة).

فالتخطيط والبرمجة المبنية على المصلحة العامة للمجتمع تنجز وتعد مجتمعا قويا وقادرا على تحدي كل الصعاب المخاطر وبحماية نفسه وكيانه وإثبات هويته وفاعليته في الإرث الإنساني.

إن هذا المدخل لابد منه لربطه مع القضية الشائكة في بلدنا والمتمثلة في فشل النظام التعليمي وما يتمخض عنه من ظواهر متخلفة وخطيرة وحجمها وحجم مخلفاتها وكلفتها المادية تكلفة الضياع في علاقته بإهدار الرأسمال البشري ومدى عمق تأثيره في البنيات الاجتماعية المغربية.

إن ظاهرة الهدر المدرسي في نظامنا التعليمي حطم أرقاما قياسية من حيث مسارات الإصلاح ولم يتمكن من تجاوز الفشل التعليمي. فإذا كانت الدولة منذ العشرية الأولى من نهاية القرن الماضي قد حققت تقدما على مستوى نسبة النمدرس وانتشاره فإن هذه النسبة سرعان ما تخرمت رزمتها بفعل تأثير الفشل الدراسيو عوامل أخرى مسببة له وعبر المراحل التعليمية الابتدائي الإعدادي والثانوي وفق الإحصائيات الرسمية فإن نسبة الهدر المدرسي حددت في 100000 تلميذ خلال موسم 2019 فقط ومن أصل 100 تلميذ يحصل 13 منهم على شهادة البكالوريا وهذا يفسر أن عدد المغادرين لمقاعدهم الدراسية يقاس بنسبة مرتفعة الأمر الذي يبين حجم الظاهرة وحجم خطورتها في المجتمع. إن الأعداد الضخمة التي وصلتها ظاهرة الهدر المدرسي، والعواقب المتأتية منها، وتأثيرها على مؤشرات قياس مستويات التنمية في كل أبعادها ،والتي تنجز مؤسسات دولية تقارير سنوية حولها تضع المغرب في الغالب في ذيل الترتيب العالمي لهذه المؤشرات، فرض على الدولة اعتماد سياسة عمومية استهدفت نتائج شكلية تؤثر على الأرقام أكثر ما تغير واقع المدرسة في مختلف مستوياتها، وهذا الواقع الحقيقي هو السبب الأساسي للهدر المدرسي .وقد الدولة أطرت سياستها هذه بمرجعيات متعددة مثل الميثاق الوطني والمخطط الاستعجالي والقانون الإطار 51-17 والرؤية الاستراتيجية وخارطة الطريق 2026-2022. ولأجرأة مضامين هذه المرجعيات اعتمدت برامج متعددة تدخلية، منها البرامج ذات طبيعة قانونية وحقوقية ،وبرامج تهم البنيات التحتية والمجالية بدعوى تحسين وتقليص الفوارق الاجتماعية وبرامج صرفة تخص المنظومة التعليمية تدخلية من أجل محاربة الهدرالمدرسي ،وبرامج اجتماعية بغاية استقطاب المتعلمين والاحتفاظ بهم على مقاعد الدراسة إلى حدود 16 سنة مثل برنامج تيسير منذ 2008 الذي يستهدف التسرب المدرسي من خلال تقديم منح لدعم الأسر لتشجيعها على تمدرس أبنائها ثم رصد برامج داعمة (الداخليات والمطاعم والنقل المدرسي وإحداث مدارس جماعاتية جديدة وتفعيل السجل الاجتماعي كمدخل للحد من الفشل الدراسي ،إضافة إلى إعلان تفعيل أدوار جمعيات آباء وأمهات التلاميذ بزيارة المنقطعين من أجل إرجاعهم إلى مقاعدهم ثم عمليات الاستقطاب من الطفل إلى الطفل(بواسطة الاستمارة المباشرة تحت إشراف المدرسة) وبشراكة مع المجتمع المدني تم إحداث مدرسة الفرصة الثانية Les écoles de la deuxième chance ،و تعميم أنظمة الدعم المدرسي الرسمي بإضافة ساعتين للدعم في المدارس الابتدائية وإجراء الدعم غير الرسمي الذي يقوم به المجتمع المدني او الشركاء (الجماعات المحلية والمجالس مثل مخطط أوراش.وفاعلون آخرون...) وعلى المستوى المؤسساتي شكلت الدولة كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الأعلى للتعليم.

لكن هذه السياسات العمومية المتبعة لمواجهة الهدر المدرسي وأزمة المدرسة عموما لم تتغلب ولم تقض على الظاهرة ولم تحل أزمة التعليم البنيوية، لأن أغلب البرامج التي خصصت للظاهرة وللنهوض بالنظام التعليمي لم تكن متوافقة مع اقتصاد الدولة إضافة إلى عمق الأزمة المركبة التي يعيشها قطاع التعليم وبكون التدخلات الإصلاحية ذاتها منها ماهو استراتيجي وما هو استعجاليو هذا الإجراء يتطلب تخطيط استراتيجية وطنية ليس للمعالجة فقط بل للنهوض بالنظام التعليمي والقضاء على كل مسببات أزمته في إطار مشروع وطني وبما أن منظور الدولة للتعليم يتحدد على بعد مالي/ اقتصادي حيث تعتبره مكلفا لميزانية الدولة وقطاع غير منتج انطلاقا من المنظور النيوليبرالي المستهدف للقضاء على الخدمة العمومية، والذي جسدته الدولة المخزنية باتخاذ قرارات سياسية تنفذ برامج مفروضة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وفتحت المجال للخواص للاستثمار فيه باعتباره سوقا يسيل لعابهم بحجة التخفيف من هذا العبء، إلا أن هذا الخيار شكل عاملا في تعميق أزمته وتخلفهو على مستوى تكافؤ الفرص بين أبناء الشعب المغربي حيث تعمقت الفوارق بين الأجيال التعليمية وخلق أيضا فوارق بين مدارس فاشلة ومدارس ناجحة لأن إصلاحات الدولة كرست نظاما تعليميا وفق الهرمية التي بني عليها المجتمع بمعنى أن الأسس التي يقوم عليها (النظام التعليمي) تتبنى خصائص الثقافة السائدة مما ينتج عنها توزيعا غير متكافئ للرأسمال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي. وهكذا وبدريعة الترويج للاستحقاق يقصى عامة أبناء الشعب لأن أبناء وبنات الأسر الميسورة (البورجوازية) هم من يحصلون على الشهادات ويصلون إلى المناصب العليا في السلطة .وهكذا تحولت المدرسة المغربية إلى نظام يسعى إلى تحرير النظام التعليمي وظهور المدرسة الجديدة التي تتميز بالجودة والتحكمو أيضا تعمل على تكييف الخدمة العامة للتعليم الوطني مع مبادئ التوجهات الجديدة ذات الرغبة في تقليد نموذج العلاقات الاجتماعية للقطاع الخاص وذلك في أفق تحويل كل مؤسسة إلى شركة صغيرة (المدرسة تعمل كمصنع) .ولم تستطع تدابير الدولة تجاوز الأزمة لأن أغلبها بقي حبرا على ورق، وشاب تنفيذ بعضها سلوكات فساد واضحة مازالت قضاياه تتداول في ردهات المحاكم مثل ممارسات الفساد التي شابت المخطط الاستعجالي الذي كلف أزيد من 40 مليار سنتيم من المال العام. وعلى المستوى التربوي والتعليمي لم تستطع المدرسة المغربية أن تكون جاذبة مخرجات جيدة حقيقية نظرا لضعف وبطء تطوير المناهج واستمرار تركيزها على التلقين والنقل عوض تطوير التفكير النقدي والبحث العلمي. وعلى مستوى البرامج الاجتماعية لدعم التمدرس مثل برنامج تيسيرالذي يقدم مبلغا ماليا جد هزيل للآباء (يتراوح المبلغ بين 60 درهما و140 درهما شهريا خلال عشرة أشهر) قد يتطلب تنقل الآباء إلى مقرات استخلاصها مبلغا أكبر منها مقابل التزامهم بالحفاظ على أبنائهم في التعليم الأساسي، مما جعل العديد يتخلى عنها ولا يلتزم بإجبارية تعليم أبنائه. ولم تستطع الدولة ولا الجماعات ولا المجتمع المدني تنفيذ العديد من البرامج الاجتماعية لدعم التمدرس لعدم توفير التمويل اللازم باستمرار لهذه البرامج مثل النقل المدرسي ودور الطلبة والطالبات التي عانت العديد منها من توقف الدعم والتمويل لتموينها وجعلتها غير قادرة على استقبال التلاميذ والتلميذات ليتوقف المسار الدراسي للعديد منهم ومنهن. وبخصوص المدارس الجماعاتية التي تم تكثيفها في إطار المخطط الاستعجالي لمحاربة الهدر المدرسي وتقليل تكاليف القطاع في البوادي فقد عرف انتكاسة في العديد من الجهات نظرا لغياب قانون اطار خاص بها، مما حد من مردوديته ونجاعته واندماجه، وضعف النقل المدرسي واهتراء الشبكة الطرقية أو غيابها وموقع المدرسة الجماعاتية، وعدم الاستفادة من مرافقها وخدماتها بالشكل الأمثل. أما مدارس الفرصة الثانية فتعاني من ضعف العرض واستفادةقلة قلية من المنقطعين منها ،كما أن هذه الاستفادة محدودة نظرا لغياب نظام الإشهاد ومسالك الإدماج، إضافة إلى ضعف التأطيرر نظرا لضعف كفاءة الجمعيات المساهمة في المشروع. أما مؤسساتيا فدور الحكامة المخزنية محدود جدا يقتصر على إنجاز التقارير والبحوث فقط.

ولكل هذا فإن البرامج التدخلية التي تعمل الدولة على تحقيقها لايمكن أن تحقق الانتظارات ،لان إصلاح التعليم والقضاء على الظواهر السلبية المتفرعة عنه تحتاج إلى:

- مشروع وطني متكامل في كل القطاعات اي تنمية شاملة وبالتالي ربط التعليم بالاقتصاد الوطني
- توفير بنية تحتية وتجهيزها
- توفير النقل المدرسي المجاني وبكل المواصفات
- بناء وتوسيع المؤسساتو تجهيزها بكل الوسائل الديداكتيكية المتطورة وربطها بشبكات التواصل الرقمي
- تخطيط استراتيجي الاستيعاب الخريجين.
- إقامة معاهد التكوين والتعليم المهني باعتباره خدمة وطنية.

ربط التعليم بمشروع وطني مستقل ومتحرر ينتج ويعد مواطنا متحررا وواعيا بكيانه وهويته ومنفتحا على ما تنتجه الإنسانية.

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

# أسئلة المواجهة: الحشد والتعبئة والتنظيم

تصعيد العدو لهجمته على شعبنا، ونواياه المعلنة بحسم ملفات رئيسية من خلال تثبيت وقائع على الأرض في مقدمتها الضم النهائي لمعظم أجزاء الضفة المحتلة، تستدعي بشكل ثابت أسئلة حول قدرتنا على مواجهة وإفشال هذا المسار، أي ما نفعله قياسا بما بوسعنا فعله، وقدرة أي منهما أو كليهما على تحقيق انتصار فلسطيني.

تميل الإجابة الدعائية للقول بوجود انتفاضة فلسطينية مسلحة، في الإشارة للتحولات التي شهدها الفعل الفلسطيني في الضفة المحتلة خلال معركة سيف القدس / مواجهة أيار ٢٠٢١ وما تلاها من ظهور للمجموعات المسلحة بجانب أنماط أخرى من العمل الفدائي تركزت بالأساس في ساحة الضفة الغربية، ولكن في الوقت نفسه يمكن الإشارة بشكل لا لبس فيه لوجود حملة قتل صهيونية منظمة، وتوسيع وتسريع لحيز الاستيطان.

لتوصيف هذا الواقع باختصار نأمل ألا يكون مخل، فإن الحالة الفلسطينية الفدائية قد نجحت في تنظيم عشرات المجموعات المسلحة، تضم مئات من الفدائيين، يتركز تواجدهم في مخيمات الضفة والبلدة القديمة في نابلس وبعض من قرى شمال الضفة المحتلة، وقد استقطبت هذه الحالة الفدائية النشطة تأييدًا جماهيريًا كبيرًا، ومع ذلك ما زال هذا التأييد في معظمه خارج أطر المشاركة النشطة أو المنظمة في فعل التصدي للعدو، كما ما زالت المؤسسة الفلسطينية الرسمية، بأطرها وأجهزتها المختلفة تتمسك بواقعها، وتتعامل مع هذه الحالة الفدائية كطارئ يمكن تجاوزه، آملة العودة لوضع تجاوزته عقارب الساعة فلسطينيًا، ولا يمكن أن يشكل إلا استعادة كاملة لهيمنة القيود التي تكبل شعبنا في مواجهة العدو وهجمته الضارية.

إن ما يستدعي مقاربة وضع المؤسسة الفلسطينية الرسمية، ليس فقط منطق المحاكمة لكل سياساتها، أو الدعوة لمراجعتها، ولكن حاجة شعبنا الملحة لحشد وتعبئة كل طاقاته وقطاعاته وأدواته في مواجهة هجمة العدو وسياساته، وإذ تستبقي توجهات القيادة الرسمية المؤسسة الفلسطينية الرسمية خارج إطار هذه المواجهة، بل وتستمر في سياسات التنسيق الأمني، فإنها تشكل عامل إعاقة جدية للحراك الثوري ولإمكانية حشد المجموع الفلسطيني في وجه العدو.

إن الرهان على تغيير جذري في سياسات المنظومة الرسمية، يبدو غير واقعي، ولكن مساءلة هذه السياسات هو ضرورة وطنية، فالمطلوب بحده الأدنى أن تكف هذه المنظومة عن كونها عامل الإعاقة للتعبئة الوطنية الشاملة ضد العدو، ذلك بجانب استمرارها بسياساتها في احتجاز قطاع واسع من شعبنا، من خلال منظومة الارتباطات المصلحية التي صنعتها .

إن الفكاك من هذه الحالة ليس مطلب المعارضين لمشروع أوسلو وسياسات السلطة فحسب، بل ضرورة وطنية ومصلحة جامعة للفلسطينيين كشعب، فلا يمكن أن يخوض شعبنا هذه المواجهة فيما تبقى السياسة الرسمية التمثيلية لهذا الشعب مجافية لإرادته وخياراته، ومصممة على مشروع تسوية متوهم فيما يمضي العدو في مشروعه لإنهاء الوجود الفلسطيني على معظم أجزاء فلسطين، ويقوض أي معنى للوجود السياسي الفلسطيني الرسمي.

من يواجه العدو اليوم بالفعل المسلح في ساحة الضفة هم جزء يسير من الفلسطينيين، يحملون هذا العبء الهائل على عاتقهم، ورغم التأييد الجماهيري الجارف لقتالهم وشجاعتهم وتضحياتهم، وتعرض كل أبناء شعبنا للهجمة العدوانية، لكن الانخراط الجماعي المنظم في المواجهة، يتطلب عمل الكثير وطنيًا، ولهذا العمل عناوين واضحة، أولها وهو جبهة وطنية في مواجهة العدو، يحضر فيها الكل الفلسطيني، وتقود المواجهة على الأرض، وذلك لا يمكن فصله عن ضرورة استعادة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لدورها الوطني، وهو أمر غير ممكن دون استيعابها لكل المكونات الوطنية، وحملها لبرنامج المواجهة الذي يمثل الإرادة الشعبية الوطنية الفلسطينية.

# رد أولي على ما يجري في جنين
# الفصائل الفلسطينية تشيد بعملية "تل أبيب" وتنعي منفذها

أشادت الفصائل الفلسطينية، مساء اليوم الثلاثاء، بعملية "تل أبيب" البطولية التي نفذها الشهيد عبد الوهاب خلايلة، وأسفرت عن وقوع 10 إصابات بينها ثلاثة في حالة خطيرة.

بدورها، نعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الشهيد المقاتل عبد الوهاب خلايلة منفذ عملية تل أبيب البطولية.

وأكدت الجبهة، في بيانٍ لها، أنّ سبيل شعبنا لمواجهة سياسات الإرهاب والإجرام الصهيونية هو تصعيد المقاومة والوحدة الوطنية بالتصدي للعدوان على جنين وغيرها من المدن والبلدات الفلسطينية.

وتوجهت الجبهة بالتحية لأبناء شعبنا الصامدين في وجه العدوان الصهيوني في مخيم جنين، ولأبطال المقاومة الذين قارعوا العدو وباغتوه بالعملية البطولية في قلب الكيان بإرادة عظيمة، داعيةً لإسناد أهلنا في جنين والمقاومين البواسل فيه على كل المستويات وبكافة الأشكال الممكنة للتصدي للعدوان الفاشي على أهلنا هناك.

ودعت الجبهة المستوى الرسمي الفلسطيني لتحمل مسؤولياته وواجباته، بالعمل على الاستجابة للإرادة الوطنية باتخاذ بخطوات عملية عاجلة واعتماد الخيار الاستراتيجي لمواجهة العدوان والاحتلال أينما تواجد على أرضنا، وحشد الموارد الوطنية لتعزيز صمود شعبنا.

من جهتها، أكّدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، أن "عملية الدهس في تل أبيب عنوان لمرحلة قرر فيها شعبنا مقاومة القوة بالقوة والتصدي لعدوان الاحتلال المتواصل على جنين ومخيمها"، لافتةً إلى أن "الشعب الفلسطيني ومقاومته قادر على تدفيع الاحتلال ثمن جرائمه".

ومن جانبه، قال الناطق باسم حركة حماس حازم قاسم: إنّ "العملية البطولية في "تل أبيب"، رد أولي على جرائم الاحتلال ضد شعبنا في مخيم جنين"، مضيفًا أنّ "العملية تطبيق لما أكدت عليه المقاومة بأن الاحتلال سيدفع ثمن جرائمه ضد مخيم جنين".

بدوره، أشاد عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين خالد البطش بـ"العملية البطولية والنوعية التي نفذها مقاوم في "تل أبيب" كرد أولي وطبيعي للمقاومة على ما يجري في جنين"، مؤكدًا أنّ "الاحتلال سيفشل في تحقيق أهدافه بجنين".

وقال البطش: إنّ "العدوان على جنين لن ينجح في كسر إرادة شعبنا الفلسطيني أو القضاء على المقاومة المشتعلة في الضفة الغربية والتي شكلت جنين رافعتها وصخرتها الصلبة بعد تأسيس كتيبة جنين".

عن بوابة الهدف

# الشعبيّة ترحب بدعوة الرئيس أبو مازن عقد اجتماع للأمناء العامين وتدعو الالتزام بنتائجه

رحّبت الجبهةُ الشعبيّة لتحرير فلسطين بدعوة الرئيس أبو مازن عقد اجتماع للأمناء العامين، داعيةً إلى أن تكون الدعوة جادة، وأن يعقد الاجتماع بالقاهرة، والتعامل بمصداقيّةٍ وجديّةٍ مع نتائجه والالتزام بما يصدر منه من توجّهاتٍ وقرارات إزاء ما يجري من عدوان ومجازر في جنين، وإزاء العدوان الشامل على شعبنا وحقوقنا، ومصادرة الأراضي وتوسيع الاستيطان الذي يجسّد السياسة الإسرائيليّة المعلنة بالضم الكامل لأراضي الضفة المحتلة بما فيها القدس.

الجبهةُ الشعبيّة وهي ترحّب بدعوة الأمناء العامين للاجتماع، تدعو لتواصل هذه الاجتماعات وانتظامها بعيدًا عن المناورة، كما في اجتماعات سابقة، وتحويلها مدخلًا لإنهاء الانقسام، وميدانًا لمعالجة الشأن الداخلي وإدارة الصراع مع الاحتلال، وما يتطلّبه ذلك من إعادة بناء للاستراتيجيّة الوطنيّة التي تعيد للصراع طابعه باعتباره شاملًا بين مكونات الشعب الفلسطيني كافةً، وبين الكيان الصهيوني الاستعماري الفاشي بكل تعبيراته وتجسيداته على أرض فلسطين. وهذا يستدعي مغادرة الرهانات الضارة على المفاوضات والاتفاقيات الموقعة مع العدو، والمباشرة بتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي والقرارات الوطنية بإلغاء اتفاق أوسلو وما ترتب عليه من اتفاقات لاحقة، والتزامات أمنية وسياسية واقتصادية، وسحب الاعتراف بدولة الكيان، خاصةً أنه قد بات الجميع أمام حقيقة الموقف " الإسرائيلي " الذي تجسده حكومة نتنياهو قولًا وفعلًا برفض قيام الدولة الفلسطينية، بل واجتثاث التفكير بها، والدعم الذي توفره الإدارة الأمريكية لهذه السياسة وللعدوان القائم على جنين وعلى الشعب الفلسطيني.

الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين
دائرة الإعلام المركزي

# مخيم جنين عنوان التضحية والصمود والبطولة

عبدالواحد ناجم

في إطار المشروع الاستعماري الشامل واستمرارا لمشروع الضم والاستيطان للأراضي الفلسطينية، وبعلم من الادارة الأمريكية ("أخبرت" قبل 10 ايام بقرار الاجتياح) انطلق العدوان الصهيوني الغادر في الساعة الأولى من يوم الإثنين 03 يوليو الجاري، على مخيم جنين بما يزيد عن 1000 جندي و100 آلية عسكرية ما بين ناقلات جند وجيبات عسكرية وجرافات، اقتحمت المدينة من مختلف محاورها، وطوقت الشوارع المحيطة بالمخيم بعد تجريفها، كما انتشر القناصة على أسطح العمارات المشرفة على المخيم بالتزامن مع القصف الجوي الصاروخي (بالمسيرات والطائرات والمروحيات) على المنازل والمنشأت، مع ضرب البنى التحتية وقطع الماء والكهرباء...، في جريمة حرب مكتملة الأركان.

حيث تم استهداف المنازل والمدنيين العزل بمختلف أصناف الأسلحة مما ادى في حصيلة أولية الى استشهاد 8 مواطنين، هم: سميح فراس أبو الوفا (20 عاما- رصاصة في الصدر)، حسام محمد أبو ذيبة (18 عاما- رصاصة في الصدر)، أوس هاني حنون (19 عاماً- رصاصة في الصدر)، نور الدين حسام مرشود (16 عاماً- رصاصة في الرأس)، محمد مهنا الشامي (23 عاماً)، أحمد محمد عامر (21 عاماً)، مجدي عرعراوي (17 عاماً)، علي هاني الغول (17 عاماً). وإصابة أزيد 80 آخرين (20 حالة حرجة) من الأطفال والشيوخ والنساء وتهديم العديد من المنازل وعشرات المعتقلين وتشريد العديد من الاسر...

هذا وقد أعلن "مستشفى رامبام" عن مقتل جنديين من الاحتلال وإصابة 3 آخرين خلال الاشتباكات مع المقاومين في جنين.

يأتي هذا العدوان الانتقامي، بعد الفضيحة التي ألحقها أشبال المقاومة بالمخيم ب"اقوى جيش بالمنطقة" وقواته الخاصة في كمين 20 يونيو الماضي بتفجيرهم عبوات ناسفة أعطبت آليات عسكرية مصفحة وإصابة 7 جنود من تلك القوات. كما يعتبر أوسع عملية للعدو منذ عملية "السور الواقي" سنة 2002، التي سطرت فيها المقاومة ملحمة جنين، وقدمت خلالها 63 شهيد وأوقعت 33 قتيل في صفوف العدو بعد صمود أسطوري دام احدى عشر يوماً...

القوى الوطنية والإسلامية أعلنت حالة الاستنفار، وعلى ضورة المساندة المطلقة لأبناء المخيم من الجميع، حيث أكدت الجبهة على وجوب مغادرة الرهانات المصرة على المفاوضات والاتفاقيات الموقعة مع العدو، والمباشرة بتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي والقرارات الوطنية بإلغاء اتفاق أوسلو وما ترتب عليه من اتفاقات لاحقة، والتزامات أمنية وسياسية واقتصادية، وسحب الاعتراف بدولة الكيان، خاصةً أنه قد بات الجميع أمام حقيقة موقف "الإحتلال" الذي تجسده حكومة نتنياهو قولًا وفعلًا برفض قيام الدولة الفلسطينية، بل واجتثاث التفكير بها، والدعم الذي توفره الإدارة الأمريكية لهذه السياسة وللعدوان القائم على جنين وعلى الشعب الفلسطيني.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بدورها، اعتبرت أن "وحشية الاحتلال وإمعانه في القتل والتدمير والعدوان يأتي في سياق الحملة المسعورة الهادفة الى ضرب المقاومة وكسر إرادة الشعب الفلسطيني وثنيه عن مواجهة المشروع الصهيوني الاستعماري التوسعي الذي تقوده حكومة الارهاب والتطرف "الاسرائيلية" التي تسعى لفرض واقع احتلالي وسيطرة كاملة على الارض الفلسطينية من خلال الضم وتهجير السكان ضمن مخطط اقامة "دولة اسرائيل" الكبرى (من النهر الى البحر).

واكدت الديمقراطية بأن صمود ومقاومة الشباب الفلسطيني في جنين وكل مدن الضفة الفلسطينية "يتطلب من القيادة السياسية الفلسطينية الإسراع في اتخاذ الاجراءات والسياسات التي توفر الحماية لشعبنا وتوفر كل أشكال الدعم والاسناد للمقاومة من خلال تشكيل لجان الحماية وتعزيز كل أشكال المقاومة الشعبية والمسلحة،

وتوفير كل ما يلزم لاستنهاض عناصر القوة الفلسطينية لتمكين شعبنا من حماية الارض والحقوق وجعل الاحتلال يدفع تكلفة جرائمه واعتداءاته ومجازره".

مشددة على "أن كل قطرة دم تسيل في جنين ونابلس وكل الارض الفلسطينية ستنبث نصراً وحرية لفلسطين وشعبها، وكل الاعتداءات والاجرام لن يثني شعبنا ولن يكسر ارادة شبابنا الفلسطيني الذي يتبث كل يوم أنه عصي على الانكسار والهزيمة، وما يشهده مخيم جنين وكل المدن الفلسطينية من مواجهات يومية ضد الاحتلال كلها مؤشرات على اننا أمام معركة مديدة، بأشكال مختلفة، عنوانها المقاومة ومواجهة الاحتلال والدفاع عن الارض والحقوق من أجل الاستقلال".

أما موقف محور المقاومة فقد عبر عنه حزب الله، يوم الاثنين في بيان له، معتبراً: بأن "العدوان الصهيوني المتجدد على مخيم جنين وترويع المواطنين الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم وأعمال القتل والاعتقال التعسفية والإرهابية التي تمارسها قوات الاحتلال بحقهم في ظل صمت عالمي وعربي يشجع العدو على التمادي بأعماله الإرهابية الخطرة".

كما أشاد الحزب في بيانه، بالتصدي البطولي لفصائل المقاومة وأبناء المخيم البواسل الذين يواجهون قوات الاحتلال بكل شجاعة وثبات موقعين الخسائر في قوات نخبته وآلته الحربية.

وأكد أنّ "الفلسطينيون اثبتوا مرة جديدة يقظتهم وقدرتهم على الوقوف بوجه غطرسة العدو وإفشال أهدافه رغم زجه بقوات النخبة واستخدامه أكثر الأسلحة تطورًا وفتكاً، وستكشف نتائج هذه المعركة حماقة هذا العدو وفهمه الخاطئ لإرادة الشعب الفلسطيني المقاوم الذي يملك القوة والعزيمة ولديه الكثير من الخيارات والوسائل التي ستجعل العدو يندم على فعلته".

* مخيم جنين في كلمات

مخيم جنين هو مخيم لاجئين أُقيم عام 1953، ويقع إلى الجانب الغربي لمدينة جنين، وفي أطراف مرج بن عامر، ويعد ثاني أكبر مخيم في الضفة الغربية بعد مخيم بلاطة ويسكنه ما يقارب 27 ألف نسمة. تحيط به مرتفعات ويمر بوادي الجدي، إضافة إلى منطقة سهلية مكتظة، تعرف باسم «منطقة الساحل». مساحة المخيم عند الإنشاء حوالي 372 دونماً، واتسعت إلى حوالي 473 دونماً. ( أقل من 1 كيلومتر مربع).

ينحدر أصل معظم سكان المخيم من منطقة الكرمل في حيفا وجبال الكرمل وقراها وقرى جنين المحتلة عام 1948. يشكل المنحدرون من زرعين، المنسي، حيفا، الغبية التحتا، الغبية الفوقا، النغنغية، إجزم، الكفرين، عين حوض، المزار، نورس، صبارين حوالي ثلثي سكان المخيم.؛ وبسبب قرب المخيم من القرى الأصلية لسكانه، فإن العديدين من سكانه لا يزالون يحافظون على روابط وثيقة بأقاربهم داخل فلسطين المحتلة عام 1948م.

في المخيم خمس مدارس، منها ثلاث للذكور: إحداهما إعدادية، والأُخريان ابتدائية، واثنتان للبنات: إعدادية وابتدائية. كما يوجد مركز لرياض الأطفال، تم إنشاؤه من مساعدات محلية، بواسطة «جمعية الرعاية الاجتماعية الخيرية» في نابلس، وفيه مركز صحي تابع لوكالة غوث اللاجئين. كما أن هناك «مركز الشباب الاجتماعي»، وهو النادي الوحيد في المخيم.

ويعاني «مخيم الصمود» أزمة المياه، ويعاني الشباب من البطالة المنتشرة بكثافة.

أصبح المخيم خاضعا لسيطرة "السلطة الفلسطينية" في منتصف التسعينيات، وكان عرضة للعدوان خلال الانتفاضة الثانية ولأكثر من مرة بعدها.

وإثر عملية "السور الواقي" في أبريل من سنة 2002، التي سطرت فيها المقاومة ملحمة جنين، وقدمت خلالها 63 شهيد وأوقعت 33 قتيل في صفوف العدو بعد صمود أسطوري دام احدى عشر يوماً... دخل جيش الاحتلال المدينة والمخيم وأعلن عنهما منطقة عسكرية مغلقة ومنع الجميع من الوصول وفرض حظرا مستمرا على التجول.

واستمر الإجرام داخل المخيم أكثر مت 10 أيام قام خلالها جيش الاحتلال بمنع دخول سيارات الإسعاف والعاملين في القطاع الطبي والإنساني من دخول المخيم.

# الماركسية والحركة النسوية

د. إبراهيم إسماعيل

الحركة النسوية أو ما تسمى Feminism، مصطلح يطلق على مجموعة متنوعة الأطياف من الحركات والأيديولوجيات التي تعمل تحت يافطة تحقيق المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين النساء والرجال.

فرغم كل التطور التقني والحضاري الذي شهده العالم في العقود الأخيرة، فإن الإضطهاد الذي تعاني منه النساء مازال متواصلاً حتى وإن إتخذ أشكالاً مختلفة بإختلاف الزمان والمجتمعات.

فما زال اغلب نساء الدول المتخلفة، يعانين من الفقر وسوء التغذية والوفاة بسبب الحمل أو الولادة، إضافة إلى عذابات أكثر قسوة كالإستغلال الجنسي والحرمان من الحقوق والتعنيف والتعذيب ثم القتل والرجم، فيما يعدّ تمتع المرأة بظروف "أفضل" في الدول الصناعية، وهماً يخلقه المظهر المزيف للمساواة، لأن المرأة في هذه الدول، تعاني هي الأخرى من التمييز في الحقوق والأجر وفي فرص العمل ومن الكثير من حالات العنف الجنسي وإمتهان الكرامة والفقر والتهميش (1).

### طبقية الحركة النسوية

ورغم هذه المعاناة المشتركة للنساء، فقد كانت هناك دوماً جبهتان مختلفتان في الحركة النسوية، حيث تقف على الضفة البرجوازية، ناشطات يتمتعن بمستوى معاشي ممتاز في الغالب، ويحصرن المشكلة في الحصول على حق الإقتراع العام والتعليم وفرص مناسبة للعمل، فيما تقف على الضفة الثورية، ناشطات ينحدر أغلبهن من صفوف الطبقة العاملة والكادحين، ويرين حل المشكلة في تحقيق الديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية وصولاً الى مجتمع خال من الملكية الخاصة، التي كانت السبب الرئيسي لعبودية المرأة. وكما هو الحال مع الجزء البرجوازي، لم يخل الجزء الثوري هو الأخر من الذكورية المجتمعية، التي إستبعدت الكثير من النساء من أن يلعبن دوراً متكافئاً في النقابات العمالية والأحزاب الثورية، وهو الخلل الذي واجهه بعناد المفكرون والقادة الماركسيون مثل لينين وروزا لوكسمبورغ وكلارا زيتكين، وسعوا لتفعيل دور النساء أنفسهن في النضال من أجل تحسين وضع المرأة في سوق العمل، ولربط الخلاص من الإضطهاد بالنضال لتحقيق الإشتراكية للمجتمع بأسره.

### ما هو أصل الإضطهاد؟

بغية بث اليأس بين النساء، وإيهامهم بعدم جدوى النضال، يُرجع بعض البرجوازين أساس اضطهاد النساء إلى الاختلافات البيولوجية بين الجنسين، فالبنية الجسمانية للرجل تجعله متفوقاً على المرأة، التي من "فطرتها" القيام بالأعمال المنزلية. كما أن الأطفال من الجنسين، يختلفون في إختيار الألعاب والألوان والحكايات التي تستهويهم. إلا أن ما يدحض هذه الإدعاءات، غياب أي شكل للإضطهاد في مجتمعات العصر الحجري (المشاعية البدائية)، التي كانت خالية من الملكية الخاصة، مما ينفي أية علاقة بين الإضطهاد وبين الطبيعة البشرية، فيما أثبتت دراسات سيسيولوجية وتربوية، أجريت في السويد، على أن إهتمامات الأطفال المختلفة، إنما هي نتاج لطريقة تعامل المجتمع معهم وليس للإختلافات البيولوجية بينهم، أي إنها بسبب التنشئة وليس بسبب الفطرة.

ولعل من الإنصاف القول بعدم وجود تفسير أفضل وأكثر إقناعاً لأسباب أضطهاد المرأة، من ما قدمته الماركسية، التي كشفت في المادية التاريخية، عن قيام الرجال والنساء، في مرحلة المشاعية البدائية، بتوفير الطعام بشكل متكافىء، سواء من خلال الصيد أو الزراعة، وعن عدم وجود ملكية خاصة، أو أعمال ذات طبيعة نسوية وأخرى رجالية، حيث الجميع متساوون، ذكوراً وإناثاً. غير أن قيام الناس بإنتاج فائض لايستطيعون إستهلاكه مباشرة، خلق الأساس الموضوعي لكل من المجتمع الطبقي واضطهاد المرأة، لأن إرتباطها بالمنزل وبالأطفال، حرمها من الإستفادة من هذا الفائض، وجعله حكراً على الرجال، الذين سعوا فيما بعد لتوريثه لإبنائهم، فإحتكروا النساء وحبسوهن في رعاية الأعمال المنزلية وتربية الأطفال، وقهروهن على الإعتماد على الرجل وإنتاجه، طيلة قرون من تاريخ المجتمعات الطبقية.

ومن البداهة القول بإن الخلاص من هذه القيود يستند إلى تكسيرها، عبر جعل ملكية وسائل الإنتاج، التي تخلق الفائض، ملكية للجميع، وبالتالي تتحقق المساواة والحرية الكاملة لبني البشر، ذكوراً وإناثاً.

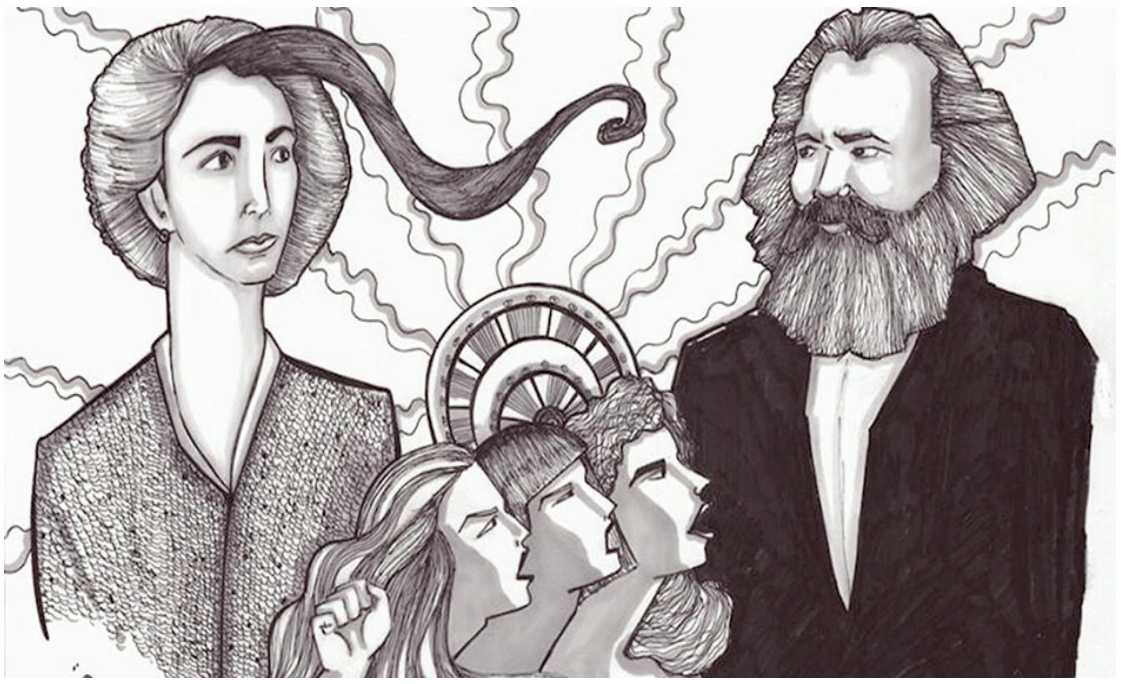

### النسوية اليوم

تعّد مفاهيم النسوية اليوم، من المفردات الرئيسية في السياسات اليسارية حول العالم، وتتناسب أهميتها طردياً مع غياب المساواة أو تراجعها في بعض الدول، لاسيما بعد إختفاء الإتحاد السوفيتي. ورغم ما للنسوية من تأثير كبير في الحركة العمالية، وخاصة في أوساط الشباب، فإن هناك ميولاً دوغمائية وأخرى راديكالية لدى بعض المتصدين لهذه القضية الحيوية، حيث نجد من يدعو النساء لتبني قضاياهن بشكل منفصل عن قضايا المجتمع (2) أو جعل خلاص النساء من الإضطهاد مشروطا بفقدان الرجال للحقوق أو تبني شعارات برجوازية صغيرة، تريد تحقيق كل شيء أو التخلي عن كل شيء دفعة واحدة.

غير أن هناك تطورا وإنتشارا واضحا في الأفكار الثورية العلمية، التي تؤكد على عدم وجود أية إمكانية لإنهاء إضطهاد المرأة في ظل الرأسمالية، بسبب تعّرضها لإستغلال مزدوج، حيث يُنهب فائض القيمة الذي يخلقه عملها الإنتاجي، في ذات الوقت الذي لا يحظى فيه عملها الإنجابي والمنزلي بأي تقييم مادي أو معنوي (3).

ورغم أن أساس تحررها، الكامن في إنتاج فائض يكفي الجميع، قد تحقق في ظل التطور التقني العالي للأنتاج الرأسمالي، إلا أن توزيع هذا الإنتاج الوفير، بطريقة ظالمة، يُبقي مليارات من البشر تحت مستوى الفقر ويؤمن تواصل عبودية أغلبية النساء، وبالتالي لا يمكن فصل نضال النساء عن الصراع الطبقي، مما يجعل من النسوية اليوم، إحدى رافعات النضال الطبقي، ومهمة عابرة للجندر، أي مهمة نضالية للرجال كما هي مهمة نضالية للنساء. كما إن الحركات النسوية الثورية، التقليدية والحديثة، وبسبب قدراتها ونشاطاتها الاجتماعية، الهادفة للدفاع عن حقوق النساء وتحقيق المساواة مع الرجل، حليف موضوعي للبروليتاريا.

### تعدد الرؤى ووحدة العمل

تُعدّ التجارب الإشتراكية، ما إنهار منها وما صمد، أكثر الإستراتيجيات جذرية في تحرير النساء، حيث تم تطبيق المساواة التامة أمام القانون وفي سوق العمل وفي تأمين السكن ودور الحضانة والمدارس والخدمة الصحية المجانية وغيرها، بحيث بدا معها الفرق جلياً بين حقوق النساء في التجارب، وبين واقعهن في الدول الرأسمالية، التي لم تستطع حتى النقابات والأحزاب الإصلاحية الإشتراكية، التي حكمتها لسنوات طويلة، من تأمين حقوق شبيهة بها، جراء إصرار هذه الأحزاب والنقابات على بقاء الرأسمالية وتقديم أقصى التنازلات لها من جهة، ورفض الرأسماليين الذين يمتلكون كل شيء، الإعتراف بحقوق النساء في الحرية والكرامة من جهة مكملة. غير أن هذه الحقيقة لا تحجب الحاجة إلى سياسة نسوية أكثر تطوراً الآن، لاسيما فيما يتعلق بالتصور التقليدي الذي يجد في إضطهاد النساء مجرد نتاج لصراع طبقي بين المستغِلين والمستغَلين، ويفترض عدم وجود تمييز جندري في صفوف البروليتاريا ذاتها، أو يراه هامشياً إلى حد كبير في أحسن الأحوال، رغم أن هذا التصور كان قد نفاه لينين نفسه حين وجد بأن أكثر الأدلة على قمع مستمر للمرأة، وجود رجل يراقبها بهدوء، وهي تفني نفسها في عمل تافه ورتيب، يستنزف الوقت والجهد، كالأعمال المنزلية، التي تجعل روحها تتآكل وذهنها يزداد عتمة وإرادتها تفتر، منتقداً الأزواج، حتى من البروليتاريين، الذين لا يخففون من تلك الأعباء خشية على "كرامتهم" كأزواج. ومع التأكيد على مواجهة كل الحركات النسوية، التي تحاول إيهام النساء بأن خلاصهن يرتبط بقدرتهن على تحقيق مزيد من الملكية الخاصة، أو تبني الفردانية، فإن من المهم أيضاً الإنتباه إلى تجنب أية معارك غير موضوعية ضد النسوية، والإهتمام بالربط بين الصراع مع رأس المال، بإعتباره السبب الأول لإضطهاد المرأة ، وبين مكافحة أي قهر للمرأة داخل الطبقة العاملة نفسها، التي لها مصلحة طبقية موضوعية في تحرير النساء.

---

• رغم تمتع المرأة السويدية بأفضل الحقوق قياساً بغيرها من النساء الأوربيات، فإن أجورها تقل بنسبة 20 في المائة عن أجور الرجل مقابل نفس العمل! وفي أمريكا لا يعتقد أحد بأن إدانة ترامب بالتحرش الجنسي ستؤثر على حظوظه في الفوز بالرئاسة مرة أخرى.

• راجع على سبيل المثال أراء الأمريكية كاثرين ماكّينن، في جميع مقالاتها، التي إنتقدت النسوية الليبرالية على تشجيع الفردانية والنسوية الاشتراكية على دمج قضايا المرأة بقضايا المجتمع.

• فريغا هاوغ: ثلاث عشرة موضوعة في النسوية الماركسية، ترجمة رشيد غويلب، الحوار المتمدن 7183 لعام 2022.

# نتائج البكالوريا
# الغريال الذي أريد له أن يحجب الشمس

محمد شاعر

نجح% 59,74 من المترشحين الذين اجتازوا امتحانات البكالوريا خلال هذه السنة، وهي نسبة اعتبرتها الوزارة مرتفعة وتماثل نتائج سنة 2019 وتفوق السنة الماضية ب6% خاصة ان أغلبية المترشحين ،وخاصة المتمدرسين، عانوا -حسب الوزارة-من ظروف التلقين الصعبة خلال سنتي جائحة كورونا، كما اعتبرت هذه النسبة عنوان نجاح لعمل الوزارة في تفعيل القانون الإطار 51-17 والرؤية الاستراتيجية. وإذا اعتمدنا لغة الأرقام هذه التي تحاول الوزارة بواسطتها ذر الرماد على العيون لإخفاء مظاهر الفشل والأزمة التعليمية، فلننطلق أولا من عدد المترشحين لاجتياز هذا الامتحان، فالإحصائيات الرسمية نفسها تفيد أن نسبة تقارب 21% لم تحضر لاجتياز الامتحان، ففي أية فئة من المترشحين ندرجهم، الناجحين أم الراسبين أم المستدركين؟ ولماذا تحييدهم في تقييم النتائج ،وخاصة المتمدرسين منهم،؟ وإذا كان عدد الحاضرين هو490891 فلم ينجح منهم نهائيا سوى 245109 ،ونسبة 48% منهم فقط حصلوا على ميزة ( الميزات تنطلق من المعدل 20/12 وتتوزع إلى مستحسن وحسن وحسن جدا)، وهذا يعني أن 25 % من الناجحين لاتصل معدلاتهم إلى 20/12 مما يطرح تساؤلا حول إمكانيات التعليم الجامعي لاستقبال هذه الأعداد خاصة وأن معظمها لن يجد سوى الكليات ذات الاستقطاب المفتوح لقبولهم والتي سرعان ما تلفظ أعدادا كبيرة منهم في السنوات الموالية، ليتضاعف الهدر الجامعي، والأمر الذي يعكس ضعف مستوى هذه الفئة مقارنة مع المستوى الجامعي المطلوب، ونجد سبب هذا الضعف في النظام التعليمي المدرسي. رقم آخر ذو أهمية، وهو عدد الذين سيجتازون الدورة الاستداركية حوالي 189234، وهذا العدد المرتفع يعود أساسا إلى انخفاض المعدل الذي يسمح للمترشحين الراسبين في الدورة العادية باجتياز الاستدراكية حيث لايتعدى هذا المعدل 20/ 07، لأن الغاية من الدورة الاستدراكية في هذه الشروط هي رفع مصطنع لمعدلات النجاح. وحسب معطيات السنوات السابقة تعرف الدورة الاستداركية معدلات عزوف مرتفعة خاصة لدى المترشحين الأحرار، وتصل نسب النجاح ما بين 20 و25% من الحاضرين فيها رغم تلك الشروط الميسرة لنفخ أعداد المترشحين لها لتتبجح الوزارة بعد إجراء الدورتين بنسبة 80 في المائة المصطنعة. ومن المقارنات التي تبدو مفيدة، لإبراز تفاهة معدل النجاح العام المعلن، هي تلك التي يمكن القيام بها بين التعليم الخصوصي والعمومي والتي لا نجدها في الإحصائيات العامة للوزارة ،حيث تصل معدلات النجاح في المدارس الخاصة إلى أزيد من 80% وتتراوح بين50% وف60 %فقط في أغلب المؤسسات العمومية. نعم هناك أسباب موضوعية تفسر هذا التفاوت الصارخ، لكن هل طرحت الوزارة تساؤلات حول الأسباب غير الموضوعية؟ الأكيد انها لن تطرح تساؤلات، لأنها تعرف الإجابات، وغض الطرف عنها هو جواب الوزارة، فالقطاع الخاص يحتاج إلى دعم مادي ومعنوي !!!. إن هذه الملاحظات تثبت أن النتائج ليست بالمستوى الجيد الذي تريد الوزارة إعطاؤه إياها، وأنها نتائج أقل من المتوسط كما هو العمل التربوي للوزارة ،فهذا العمل يعجز عن ملامسة إصلاحات جوهرية في النظام التعليمي، ويركز على الإصلاحات الشكلية التي تقتصر على تغيير تسميات الأسلاك والمستويات وتغيير أغلفة الكتب المدرسية، فالمنهاج المعتمد حاليا في الثانوي التأهيلي مثلا تجاوز العشرين سنة دون أي تغيير جوهري يواكب تطورات المعرفة والتكنولوجيا. وما يدحض هذه القيمة المصطنعة لهذه النتائج، أيضا، ما يصدر عن الهيئات الدولية بل وحتى الوطنية من مؤشرات النقص والتأخر التي تعتري نظامنا التعليمي والذي لا يمكن لغرباله أن يغطي الشمس التي تفضح اختلالاته، ومنها مؤشر الهدر المدرسي حيث بلغت أعداد المغادرين للمدارس في أسلاك التعليم المدرسي، خاصة في سلكي الإعدادي والتأهيلي قبل استكمال سنوات السلكين، أزيد من 300 ألأف مغادر، وهذا مايجعل المعدل الوطني للتمدرس، حسب "يونسيف المغرب"، لا يتجاوز 87.6٪ في الإعدادي و61.1٪ في الثانوي. ودائما حسب "يونسيف المغرب" ،ومن الأرقام التي تقابل أرقام بكالوريا وزارة التربية الوطنية وتجعلها أرقاما ضعيفة، المعدلات المتدنية للتمدرس التي تعرفها البوادي المغربية كمظاهر لعدم الإنصاف الذي تعاني منه فئة الإناث وفئة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ،حيث لا يتعدى معدل تمدرسهما 32,4 %، ولا يتعدى معدل الأطفال الذين يلتحقون في البوادي بالتعليم الإعدادي سوى 69.5٪ منهم وبالثانوي ينخفض المعدل إلى 30.6٪. هذه بعض الأرقام التي تعبر عن حقيقة واقع حال تعليمنا المتردي، والذي تريد وزارة التربية الوطنية التغطية عليه بأرقام مصطنعة .

# عودة لإلهاء الذاكرة
# رواية باكورة الكاتبة فاطمة بلاوي

عبد اللطيف صردي

هي رحلة عبر القطار من محطة الرباط إلى وجدة. هذا الكائن الحديدي القاسي وإن كان محكوما بالزمان والمكان. ألايشبه تلك الرحلة المؤلمة التي مر بها طيف أجيال الجد والأب والعم يوسف والعمة نبوية والساردة؟

لاشك أن جهر الكاتبة بأفكارها دون وجل. تعلن جهارا عن انحيازها منذ نعومة أظافرها لفكر معين. أي دفاعها عن قيم اليسار والحداثة وقيم العدل والحق والديموقراطية وحقوق المرأة. إنها وبشكل سافر تعري واقع الفقر والظلم الاجتماعي وتفشي المخدر والتهريب والتسكع. في مدينة وجدة المتاخمة للشقيقة الجزائر. كما أنها كانت ذلك الشاهد على التحولات الاجتماعية والعمرانية التي لحقت المدينة. يمكن للقارئ العودة لإلهاء الذاكرة أن يستشف ذلك التطور السياسي والتدرج المعرفي من تلميذة مشاكسة في الثانوي اقتحمت غمار التمرد وكذلك الأمر نفسه في مرحلة الجامعة والانتماء لفصيل يساري. كما كانت في نفس الوقت متتبعة لمسار الانتخابات في تلك الأحياء البئيسة والتي يتوفق أو تكون الغلبة لأحزاب الإدارة. إن هذه البؤرة على هامش الهامش لاتخلو من علاقات مغرقة في التضامن كتحدي لواقع مرير.

إن المتن يحمل الكثير من قيم الفن والثقافة القومية. فمصر هي الفن والأغنية والسينما والفكر الحر طه حسين. وهيام الوالد باسمهان دليل قاطع عن هذا الحضور الفني.

إن شخصية الساردة تبدو قلقة متدمرة. تحمل وعيا شقيا. تتألم وتتعاطف مع كل من لحقه حيف. فحين يتألم الوالد المريض أمام ابنته ولاتقدم مؤسسة استشفائية موكول لها رحمة العباد. إنها بحق لحظات ألم. إن الرواية بصفة عامة صيحة ضمير لجيل الساردة فشل في حلمه اليساري السياسي والاجتماعي. إنه جيل الانتكاسة والنكبة. هذا لايعني أن الساردة ركنت لليأس والأسى هي ومثيلاتها وكل من أمن بغد افضل.

أما على المستوى الشكلي. فإن فاطمة تتملك ناصية لغة عربية متينة وغنية وطيعة بنانها. ولها من المحسنات البلاغية ما يكفي لولوج الحقل الإبداعي.

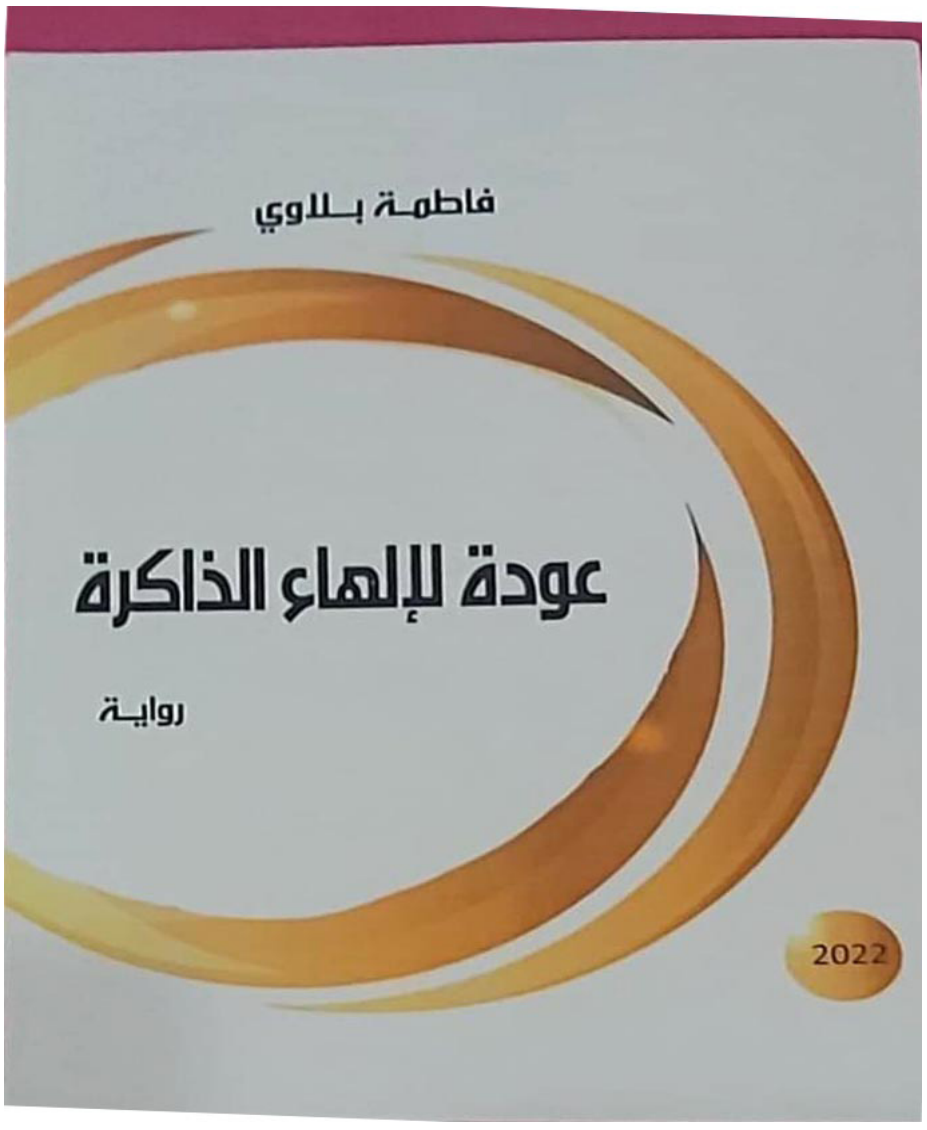


## ثقافة التغيير

### لمن تغني العصافير؟

نورالدين موعابيد

تغني العصافير لأولئك المرابطين،ملتحفي النضال في متاريس مواجهة "ثقافة"البؤس،الذين جاهروا بأنهم انحازوا بوعي،وأيّ وعي هذا؟؟!!،إلى الابتذال والإسفاف شقيقي التفاهة،بعدما هللوا بالأمس،و ربما الأمس القريب،للنباهة والوجاهة،و هكذا تحولوا بقدرة قادر،إلى الخنوع والخضوع،مطلّقين النقد والنقد الذاتيّ طلاقا بائنا البينونة الكبرى،مباركين "ثقافة" التقبل،غريمة ((ثقافة التساؤل))،لذلك ينفي محمود درويش،في رائعته(مديح الظل العالي) أن يكون من حق العصافير الغناء على سرير النائمين..وإذا كانت رمزية الطيور قد زامنت مختلف الحضارات الإنسانية،و زاملت الكائن البشريّ،لاسيما الفنان،فإنني أكاد أزعم أن العصافير البؤرة لدى درويش،هي تلك المفتونة بالحرية والانطلاق،إلى حد الهيام،لعلها تحفز بعض ما يواريه الإنسان من رغبة محمومة في الانعتاق..

إنها عصافير تترقب افتضاض بكارة آفاق بكر،مستمرئة عذوبة استمرارية تطاول عنان السماء. حيث الماء والهواء والدواء..وليس غريبا،البتة،أن تتماهى والقداسة،متطلعة إلى الفضيلة، وهل من فضيلة أسمى من أن يسترد الفلسطينيّ أرضه السليبة،و لو بالرموش والأظافر؟؟!!..والظاهر أن النائمين المقصود إليهم قصدا،هم نائمون دونما رؤى طافحة و/أو ناضحة،لا تتصالح والطيور الجارحة..و يتصور أكثر من ناقد أدبيّ أن مبدع القصيدة،حاملة القول الشعريّ، المذكور،يغرف من بحر الرموز والميثولوجيات،إذ يكتفي باللمحة الخفيفة،والإشارة اللطيفة،مغازلا المتلقي،حاضر البديهة، ومن ثمة فهو يشفّ ولا يكشف..و كأنه يستلهم قول الشاعر العباسيّ،البحتريّ:

والشعر لمح تكفي إشارته
وليس بالهذر طولت خطبه

متناسيا أن من استثناءات الشاعر أن يطيل ما شاءت له الإطالة،كما يعترف الناقد ابن رشيق.. ناقلا جواب أحد المتقدمين:((ما ظنك بقوم،الاقتصاد محمود إلا منهم،والكذب مذموم إلا فيهم..؟)) (العمدة..،الجزء01.ص:05 .دار الجيل.تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد...)..وقد تكون لبعض الطيور دلالات رمزية أخرى نظير الشؤم والإنذار،البوم والغربان ..تمثيلا لا حصرا،وهي تختلف باختلاف النسق السوسيوثقافيّ،رحم ما يبدعه الإنسان. ومن طرائف العرب: الثنوية،أو المثنوية التي تؤمن بآلهتين:آلهة الخير(النور)،و آلهة الشر(الظلام)،فيما سمي "التطير"،فإن صادف يمين العرب طائر تفاءلوا (السانح)،أما إذا كان يسارهم(البارح)،فإنهم يتشاءمون.

وفي رائعة درويش الأخرى: (يطير الحمام،يحط الحمام)،يستعدي (العين قبل الدال) الشاعر عوالم مكتنزة بصراعات سالبة أحيانا،موجبة أحايين على الرغم من تواتر العوائق، وتنامي المثبطات، مستقويا بإرادة تنفذ ولا تنفد..نقرأ في العالم الأزرق مقالا مثيرا،كتبه الناقد السوريّ"محمد رستم"،من بين ما قال فيه:"هل الحمام هنا رسول عشق للمحبة التي تمتد بسهوبها على مرمى الحجر؟أم هو رسول للأنثى بكل سحرها؟أم لا هذا ولا ذاك،بل هو عائلة الشاعر،بل شعبه الذي يضرب في رابعة بلاد الضياع،تائها في المنافي تطيره في كل مرة عواصف الدهر، وتتكالب ليالي الظلام عليه ليحط في منفى جديد."، (عنوان المقال:"المعشوقة،الحلم وثنائية الأرض والأنثى في قصيدة يطير الحمام..يحط الحمام".) هو ذا الحمام،مخلصنا من الحمام المبكر،الذي يعدنا بأنخاب جديدة،في أعيادَ عديدة، سعيدة، فيسترد الإنسان،حينئذ، إنسانيته، وعنفوانه..مجترحا وجدانه المضمخ بأزكى شذى،شذى ردد:"ليس منا من يحايد"،أو يصادر "جنون الأمل".

**ضيف هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي والذي خصص ملفه لمسألة تفاقم ظاهرة الهدر المدرسي، هو الرفيق ابن دحمان الصياد، نائب الكاتب المحلي للنهج الديمقراطي العمالي بطنجة، وعضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي وكاتبها الإقليمي بطنجة، أستاذ التعليم الابتدائي، نحاوره حول أسباب ظاهرة الهدر المدرسي وانعكاساتها الآنية والمحتملة على مستقبل أجيال من المتمدرسين وعلى المجتمع وسبل التصدي لهاته الأسباب...**

**1 - تفيد العديد من التقارير تفاقم ظاهرة الهدر المدرسي خلال السنوات الأخيرة، هل لكم أن تعطوا تشخيصا لحجم الظاهرة وخصائص معطياتها خلال السنوات الخمس الأخيرة؟**

من المتعارف عليه دوليا أن الهدر المدرسي (أو التسرب المدرسي) يحيل إلى حالات التوقف عن مواصلة الدراسة وعدم إكمال المتعلم لدراسته ومغادرته مقاعد المدرسة نهائيا دون الحصول على أية شهادة، ودون تأهيل دراسي أو تكويني. تتنوع عوامل الهدر المدرسي بين عوامل تتعلق بهشاشة المحيط الاجتماعي والاقتصادي للمتعلم، وعوامل تتصل بالمنظومة التربوية وبالبيئة المدرسية نفسها.

وقد استفحلت هذه الظاهرة بالمغرب، حيث سجلت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، ارتفاع أعداد المنقطعين عن الدراسة بالمغرب، الذين انتقلوا من 331 ألف و558 منقطعا في الموسم 2019-2020، إلى 334 ألف و664 في موسم 2021/2022. وهو ما أكده وزير التربية الوطنية خلال جلسة للأسئلة الشفهية بمجلس النواب، حيث صرح أنه ينقطع عن الدراسة نحو 331 ألف تلميذ وتلميذة سنويا في المراحل التعليمية الثلاثة (ابتدائي، إعدادي وثانوي)، وتؤكده تقارير المجلس الأعلى للتربية والتعليم والمجلس الأعلى للحسابات. ويوازي عدد المنقطعين لموسم 2021/2022 نسبة مؤشر الانقطاع الدراسي 5/° موزعة كالتالي: 2/° بالسلك الابتدائي، و10.3/° بالسلك الثانوي الإعدادي، و7.2/° بالسلك الثانوي التأهيلي.

من خلال هذه المعطيات يظهر أن تعميم التعليم الذي ترفعه الدولة كشعار منذ الاستقلال الشكلي يجد عدة صعوبات في الاحتفاظ بالتلاميذ /ت بصفوف الدراسة، مما يبرز محدودية قدرة المدرسة على ضمان تعميم نظام شامل وناجع. ويفرض على الدولة المغربية ان تلتزم بالحق في التعليم باعتباره من الحقوق الأساسية المكفولة للأطفال بمقتضى المواثيق الدولية ذات الصلة، التي صادق عليها المغرب، خاصة اتفاقية حقوق الطفل والمادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو ما كرسه دستور سنة 2011 في الفصلين 31 و32 منه، حيث نص على مسؤولية الدولة في ضمان استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة.

**2 - يبدو من خلال الأرقام التي تبرز حجم الظاهرة أن أسبابها تتجاوز الرغبة الذاتية للمتعلم أو لأسرته للانقطاع عن التمدرس إلى عوامل موضوعية، ما تصوركم لأسباب الظاهرة؟**

تتنوع عوامل الهدر المدرسي بين عوامل تتعلق بهشاشة المحيط الاجتماعي والاقتصادي للمتعلم، وعوامل تتصل بالمنظومة التربوية وبالبيئة المدرسية نفسها :

1 - الفقر: اذ يعتبر الفقر أحد أهم الأسباب وراء ترك العديد من التلاميذ الدراسة بحثا عن العمل لمساعدة الأسر او توفير لقمة العيش لهم.

2 - ضعف الاستثمار في التعليم وقلة الإمكانيات والموارد اللازمة: والذي انكشف إبان جائحة كورونا لما اعتمدت الوزارة على صيغة التناوب الدراسي (كان التلاميذ يدرسون بالتناوب ثلاثة ايام في الأسبوع)، مما أظهر أننا في حاجة الى مضاعفة الحجرات الدراسية والموارد البشرية من أطر تربوية وإدارية.

3 - المناهج الدراسية المعتمدة: يتطلب تحديثها وإدخالها بطريقة سلسة ومنسجمة مع المتطلبات الاجتماعية.

4 - صعوبات في التعلم: مثل صعوبات القراءة والكتابة، تأثيرات العنف والإهمال الأسري، لغة التدريس المعتمدة العربية الفصحى والفرنسية مقابل الأمازيغية والدارجة.

5 - انتشار الأمية وضرب المدرسة العمومية مع نعت القطاع بأنه غير منتج، قلة جودة التعليم وعدم وجود أنشطة اضافية بالمدارس، ظاهرة الاكتظاظ بالمدن والأقسام المشتركة بالمجال القروي، اعتماد الخريطة المدرسية للنجاح في التعليم الابتدائي (جيل دعم مدرسة النجاح حيث نسبة النجاح 100/°) ...

غياب إرادة حقيقية لضمان مقعد لكل طفل بالمدرسة العمومية تماشيا مع الإملاءات الخارجية التي تدعو المغرب الى رفع يده عن الخدمات الاجتماعية وعلى رأسها التعليم والصحة.

**3 - لابد لهكذا ظاهرة بهذا الحجم من انعكاسات سلبية على مستويات مختلفة، ما هي في نظركم أهم هذه الانعكاسات؟**

تؤدي العوامل المذكورة أعلاه الى العديد من الانعكاسات السلبية للهدر المدرسي منها: غياب الإنصاف وتكافؤ الفرص داخل منظومة التربية والتكوين التي تحتضن في الواقع منظومات متفاوتة الإمكانيات، بالإضافة الى غياب الإنصاف في الولوجية ما بين أبناء المدن والقرى، وإقصاء الأطفال في وضعية إعاقة من حقهم في تعليم قريب وذي جودة، ازدياد نسبة الأمية في المجتمع، مما ينتج عنه ضعف المستوى الثقافي للمجتمع المغربي ، ارتفاع نسبة الجريمة ، والانحراف والتعاطي للمخدرات ، ضعف المستوى التعليمي للناشئة، وبالتالي صعوبة الحصول على فرصة العمل والمشاركة في سوق الشغل، تفاقم مشكلة الفقر والبطالة بين المتعلمين الذين يتركون الدراسة، تأثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد بشكل سلبي، اذ يعتبر التعليم من أهم عوامل التنمية . وبالتالي فإنه من الضروري على المسؤولين عن الشأن التعليمي بالمغرب أن يعملوا على الحد من الهدر المدرسي وتحسين جودة التعليم.

**4 - يفترض هذا الوضع تدخلا عموميا، هل هناك مثل هذا التدخل، ما حدوده؟ وما البدائل المقترحة لتجاوز الوضع؟**

رفعت الدولة ممثلة بوزارة التربية الوطنية عدة شعارات ووعود للتقليل من أعداد المنقطعين ومحاربة الهدر المدرسي تتجلى فيما يلي : العمل على تعميم التعليم الأولي، توسيع العرض المدرسي عبر تعميم المدارس الجماعاتية بالوسط القروي، تعزيز خدمات النقل المدرسي و خدمات الدعم الاجتماعي مبادرة مليون محفظة ، توسيع قاعدة المستفيدين من برنامج تيسير للدعم المادي المشروط للأسر، وكذا قاعدة المستفيدين من الداخليات، تعزيز الدعم المدرسي لفائدة التلاميذ الذين يعانون من صعوبات في التعلم، تنظيم حملات تحسيسية وخاصة لإرجاع المنقطعين وتسجيلهم في المؤسسات التعليمية ( مدرسة الفرصة الثانية )، غير أنها تبقى مجرد أضاليل تهدف الى إضفاء الشرعية على السياسات التعليمية الطبقية التي ترمي بأبناء الفقراء والطبقة الكادحة الى سوق الشغل قصد إنتاج فائض القيمة وتراكم الثروة في يد الكتلة الطبقية الحاكمة .

هناك عدة بدائل يمكن اقتراحها لتجاوز الهدر المدرسي منها :

* تحقيق مدرسة تكافؤ الفرص ومدرسة الجودة؛
* تحسين البنية التحتية للمؤسسات التعليمية مع توفير الكتب والمعدات التعليمية اللازمة وتعزيز التقنيات الحديثة في التعليم؛
* الزيادة في الميزانية المخصصة للتعليم مع ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مبدأ عدم الافلات من العقاب، حتى لا يتكرر ما وقع مع الإصلاحات والتدخلات السابقة (المخطط الاستعجالي كنموذج)؛
* اعتماد آلية تشاركية حقيقية مع كل المتدخلين في الحقل التعليمي.
* تحسين جودة التعليم مع إعطاء المتعلمين دروسا محفزة وجاذبة للتعلم؛
* توثيق جهود المتعلمين وتقدير تحصيلهم العلمي وتشجيعهم على الاجتهاد؛
* توظيف المرشدين التربويين والنفسيين لدعم التلاميذ والتأكد من صحتهم النفسية والاجتماعية؛
* زيادة الوعي بأهمية التعليم وأثره المباشر على مستقبل التلاميذ، مع إعطاء المدرسة قيمتها الاعتبارية وتحسين مكانة رجال ونساء التعليم الاجتماعية والمادية؛

وأخيرا فإن كل هذه البدائل المقترحة لا يمكن أن تطبق إلا بوجود ممارسة ديمقراطية حقيقية على كافة المستويات.

# العدوان الصهيوني على مخيم جنين
# سياسة تسريع الاستيطان لاستئصال الشعب الفلسطيني من أرضه

محمد شاعر

تستمر حكومة الكيان الصهيوني في عدوانها الغاشم على الشعب الفلسطيني لتؤكد لما يسمى المجتمع الدولي وللمهرولين للتطبيع أن هدفها لا يخضع لقوانين المجتمع الدولي ولا لأي اتفاقية مع المطبعين ، وهذا الهدف هو" ترسيخ مبدأ "يهودية الدولة"، على حساب الفلسطينيين في كل فلسطين التاريخية، والذي تضمنه بكل الوضوح والبيان إعلان برنامج الحكومة الصهيونية المشكلة آواخر 2022، والتي ضمت حزب "عوتسما يهوديت" ( العظمة اليهودية)بزعامة المتطرف الكاهاني إيتمار بن غفير ، وحزب "الصهيونية الدينية " "HaTzionut HaDati وحزب الليكود الذي يرأسه بنيامين نتانياهو ،إضافة إلى أحزاب دينية أخرى وهي وحركة "نوعام"، والأحزاب الحريدية "شاس" و"يهودية التوراة". وتبين منذ تشكيل هذه الحكومة وإعلان برنامجها ، استهدافها الإقبار التدريجي للقضية الفلسطينية ولمطلب الدولة الفلسطينية المستقلة . وتأكد ذلك في توزيع مناصبها ثم في تدابير توسيع الاستيطان وتثبيث المستوطنات القائمة والمتعارض وجودها مع الاتفاقات التي تمت سابقا مع الفلسطينيين وفي الاعتداءات المتتالية على الشعب الفلسطيني على امتداد خريطة فلسطين التاريخية .

ويشكل العدوان القائم حاليا على مخيم جنين مرحلة جديدة من مراحل خطة وبرنامج الحكومة الصهيونية توسيع الاستيطان والذي يهم في مرحلته هاته المنطقة "ج"، التي تشكّل 62% من مساحة الضفة الغربية، وضمّها للسيادة الإسرائيلية وفي أفق إقبار مطلب إقامة الدولة الفلسطينية في أراضي 1967 وفي النقب محاولة إخلاء الفلسطينيين منها بالإعداد لمصادرة 800 ألف دونم وهدم وتشريد 40 قرية . وهكذا وخلال هذه الستة أشهرالأولى كان هم الحكومة الصهيونية تنفيذ استراتيجيتها المعلنة عند تشكيلها بالعدوان المستمرعلى الشعب الفلسطيني وعلى مدنه وقراه ومصادرة الأرض واقتحام البلدات . وانطلقت أعمال العدوانية منذ بدايات تشكيلها ،ففي يناير 2023 قامَ الجيش الصهيوني اقتحامات لعدد من البلدات في الضفّة الغربية، ثم اقتحمت قوة خاصة من الجيش الإسرائيلي في الساعات الأولى من صباح الخامس من يناير مخيم بلاطة شرق نابلس، وتقدمت قوات إسرائيليّة خاصّة بدعم من باقي فروع قوات الجيش بُعيد الثامنة صباحًا (من يوم السّادس والعشرين من يناير (بتوقيت فلسطين على اقتحام مخيّم جنين. وفي ساعات مبكّرة من يوم الثاني والعشرين منَ شهر فبراير نفذت القوات الصهيونية عملية عسكريّة خاصة في مدينة نابلس عبر اقتحام للمدينة بقوات كبيرة . وفيي ليلة 26 شباط فبراير 2023، تعرضت بلدة حوارة للهجوم من قبل مستوطنين صهاينة واندلعت في الساعة الأولى من صباح السادس عشر من مارس اشتباكاتٌ بين الفلسطينيين والاحتلال الذي اقتحمَ مدينة نابلس تمهيدًا لاقتحام المستوطنين منطقة قبر يوسف، ثم اقتحمَت بعد ساعات دوريّات إسرائيلية برفقة جرافات لهدم قرية دير عمار غرب مدينة رام الله. وفي يوم السابع من أبريل بدأ عدوان صهيوني جديد على غزة مستهدفا القضاء على المقاومة في القطاع دون أن يستطيع تحقيق أهدافه. وفي الساعات الأولى من يوم الإثنين ثالث يوليوز الحالي بدأت القوات الصهيونية عدوانا كبيرا بريا وجويا جديدا على مخيم جنين ، يعتبر العدوان رقم عشرين في سلسلة الاعتداءات على المدينة ومخيمها ، باستخدام أكثر من 150 آلية وآلاف الجنود من الجيش وعناصر الشاباك والقوات الخاصة والشرطة استهدافا لاستئصال الفلسطينيين من المدينة وتحويلها إلى مستوطنة جديدة.

وبموازاة مع الاعتداءات المسلحة عمل الكيان الصهيوني على المزيد من الاستفزازات مثل إقدام وزير الأمن القومي الصهيوني الفاشي إيتمار بن غفير على اقتحام باحات المسجد الأقصى. وفي نفس الوقت تسريع الاستيطان بسن قوانين ومنها مصادقة الكنيست على قانون يسمحُ للمستوطنين بالعودة إلى 4 مستوطنات خالية بالضفة الغربية بعد يومين على اجتماع شرم الشيخ شهر مارس الماضي مع المطبعين ومع السلطة الفلسطينية ، هذا الاجتماع الذي أعلنت فيه دولة الكيان توقيفا مؤقتا للاستيطان مدة أربعة أشهر ولم تلتزم بوعدها سوى يومين ، ثم أقرّت بلدية القدس في نفس اليوم خطّة لبناء حي استيطاني جديد جنوب المدينة يشملُ إنشاء 1200 وحدة سكنية، وسيقطع هذا الحيّ التواصل الجغرافي للقدس مع بيت لحم. وهكذا يبدو من خلال هذا العدوان الغاشم والمتعدد الأشكال أن الحكومة الصهيونية ماضية في تنفيذ استراتيجيتها مستفيدة من انبطاح المطبعين ودعم وحماية الإمبريالية الأمريكية والأوربية.

# تونس: الشعبوية تعمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية

علي الجلولي

عمّق الانقلاب الشعبوي في تونس كل مظاهر الأزمة العميقة والشاملة،وأوصلها إلى مستويات غير مسبوقة،وضعت البلاد دون مبالغة على مشارف الإفلاس المالي والانهيار الاقتصادي والاجتماعي المؤطر سياسيا بنهج فاشستي متصاعد يعتمد فزاعات إرباك الشعب والتحكم في ردّات فعله، بالحديث ليلا نهارا عن المؤامرات الداخلية والخارجية التي يحيكها أعداء هلاميون متربصون بالبلاد وكرسي حكمها،واعتماد خطاب إعلامي يسّوق للتظاهر الخادع بمقاومة الفساد والاحتكار والدفاع عن السيادة الوطنية في وجه وصفات صندوق النقد الدولي. في المقابل من ذلك يعرف الواقع المعيش للجماهير البؤس والفاقة. فالحصيلة الملموسة لحكم "قيس سعيد" تدحض الأكاذيب التي ينبني عليها خطابه الشعبوي وبروبقندا أنصاره من لفيف الأحزاب الانتهازية.

إن السياسة الاقتصادية لسعيد هي استمرار لنفس الخيارات النيوليبرالية المتوحشة المعتمدة في تونس منذ عقود، بل نستطيع الجزم أنها أشد فتكا بالطبقة العاملة وبكافة الطبقات والفئات الشعبية والكادحة، ولا أدل على ما نقول سوى الأرقام الرسمية التي تؤكد ما ذهبنا إليه. فالدين العمومي قفز من 93 مليار أواخر سنة 2020 إلى أكثر من 131 مليار دينار في هذه السنة، ونسبة التضخم تتجاوز 10.3 % منذ شهر ديسمبر الماضي؛ أما عجز الميزان التجاري فقد تجاوز 27 مليار دينار، بالإضافة إلى ذلك فإن قيمة الدينار في نزول مطرد في علاقة باليورو والدولار. وبطبيعة الحال فإن الكلفة الاجتماعية لن تكون سوى تنامي كل مؤشرات التدهور، فآفة البطالة في تزايد مستمر وتجاوزت 19%، وحتى القانون 38 المتعلق بالانتداب الاستثنائي في القطاع العام ألغاه سعيد فور تربعه على الحكم بعد أن كان قد أمضاه سابقا، وهو الذي بنى حملته الانتخابية على استدرار تعاطف المعطلين والمهمشين. فيما وصل عدد الفقراء في مارس 2022 أربعة ملايين حسب إحصائية رسمية صادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية. وهذا ما يفسر تضاعف عدد المهاجرين السريين "الحرقة" عشر مرات في ظرف السنتين الأخيرتين، وهي التي أصبحت تستقطب فئات جديدة مثل الموظفين وحتى الإطارات، وأصبحت قوارب الموت تضم الأطفال والنساء والشيوخ.

أما فيما يخص النشاط الاقتصادي، فإن منظومة الإنتاج وعلى الأخص الفلاحية منها فتشارف على الانهيار، ويعرف القطاع الصناعي بدوره التراجع بفعل الأزمة العامة للرأسمالية، وبفعل توجهات الدولة القائمة على التبعية العضوية للرأسمال الاحتكاري الأوروبي الذي دمّر النسيج الصناعي والحرفي بحكم المنافسة غير المتكافئة من جهة، وبحكم الامتيازات التي ينالها الاستثمار الأجنبي في مجالات الضريبة والديوانة والمعاملات المالية. ومازال الاعتماد على القطاع السياحي يكبد الميزانية العامة كلفة كبيرة تخصص لإسناد رأس المال الطفيلي في قطاع خاسر وأصبح عبئا ثقيلا ودليلا على عقم الخيارات الاقتصادية منذ ستينات القرن الماضي. وتحت وطأة هذه الأوضاع تنتشر في تونس مظاهر تعطي الانطباع أن البلاد في حالة حرب أو أن مجاعة تجتاحها، فالدولة أصبحت عاجزة عن توفير المواد الأساسية مثل "السميد والفارينة والحليب والأدوية والقهوة والسكر الخ ..." ويبدو أنه في ظل شح الموارد المالية الداخلية وانحباس حنفيات الاقتراض الخارجي قد استوطنت ظاهرة ندرة تلك المواد خاصة مع تتالي مواسم الجفاف وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية. ويضاف إلى هذا التنكيل الانقطاع الدائم لمياه الشرب خاصة في الليل بحكم الأزمة المائية العويصة؛ هذا ويعرف الغلاء وتدهور الخدمات وتهرم البنية التحتية مستوى غير مسبوق.

وفيما تعرف أوضاع الشعب التقهقر المريع، يواصل الخطاب الرسمي لسعيد الانفصام وإلهاء الشعب بخطاب ثورجي دون أي إجراءات على الأرض، لا لصالح الشعب ولا ضد الحيتان الكبيرة التي تنهب تونس وتحكمها فعليا وتراكم الثراء الفاحش مقابل تراكم الفقر المدقع.

من وحي الأحداث

## يوم عيدكم يوم جوعكم

التيتي الحبيب

ينطبق هذا المثل الشعبي على عيد الأضحى لهذه السنة 2023 بحيث أعلنت الدولة عن فشلها في تامين تزويد الأسواق بالعدد الكافي من الأكباش واستوردتها من إسبانيا وبلدان أخرى. أن تضطر الدولة إلى ذلك معناه أن تفاقم التفريط في السيادة الغذائية وصل إلى مستويات غير مسبوقة.

لن يعدم الخطاب التبريري حججا أو تسويغات للدفاع عن هذه الأوضاع، مثل الجفاف والحرب في أوكرانيا وغيرها من التبريرات المعتادة. يحاول المدافعون عن التوجهات النيوليبرالية التمويه عن مسؤوليتهم في زج المغرب البلد الفلاحي بامتياز في الرضوخ الى قسمة العمل الامبريالية والتي حتمت عليه أن تتخصص زراعاته في وظيفة توفير حاجيات السوق الامبريالية من مواد فلاحية اولا وقبل كل شيء. لقد حكم على النشاط الأساسي ببلادنا على أن يلهث وراء التصدير وعلى مصارعة المنافسة الدولية وان يقدم أجود المنتجات بالرخص الأثمان. وما كان بإمكان المغرب تحقيق هذه المعادلة الظالمة لولا التفريط في فرشته المائية وعلى حساب ضمان الغذاء الصحي والجيد لشعبنا الذي يقدم كدحه وعرق جبينه من اجل ذلك.

تتحقق السيادة الغذائية لشعب مناضل كنتيجة ترابط سلسلة من الشروط والمتطلبات. فإذا تكسرت إحدى حلقاتها ضاعت السلسلة وتحطمت السيادة الغذائية. إن الشرط الأساسي أو قل هو المدخل ورأس الخيط في السلسلة هو المدخل السياسي، وفرض الإرادة السياسية المبنية على قاعدة الإرادة الشعبية، والحرص على السيادة السياسية على استقلال القرار الوطني في تحديد الأهداف والأسبقيات والاختيارات الإستراتيجية، لتطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وباستقلال عن الهيمنة والاستعمار الجديد او شكل الاستقلال المشروط.

ومن هنا يمكننا القول بدون الخوف من السقوط في التناقض او الكلام الغير السديد بان ما نعيشه اليوم من إهدار للسيادة الغذائية ليس إلا نتيجة او مظهر لسبب أعم ألا وهو التفريط في السيادة السياسية وقبول بناء دولة ما بعد الاستعمار المباشر على قاعدة التوافق مع مصالح القوة الاستعمارية التي وهبت الاستقلال المشروط لمستعمراتها التي انخرطت في إستراتيجية تصفية التواجد العسكري المباشر وتعويضه بالتواجد الغير مباشر واستمرار خدمة المصالح بالوكالة.

عاش المغاربة اليوم عيد الأضحى بنكهة التبعية وفقدان السيادة الغذائية لأنهم لا زالوا تحت الهيمنة والوجود الامبريالي البغيض.